الفصل الثالث

التقييد بالمفاعيل وما يلحق بها

توطئة الفصل:

علم – تبعًا لما قرر – أن الجملة تكون مطلقة إذا اعتمدت في صورتها البسيطة على ركنيها الأساسين المسند إليه والمسند وإذا قيدت بما يغيِّرُ من لفظ ركنيها مسند إليه أو مسند أو كليهما معًا، ومن ثم ينتابها تغيير في المعنى فإنها عندئذ تكون مقيدة.. هذا عن الجملة الاسمية.

وإذا انتقل بنا الحديث إلى الجملة الفعلية – محط دراستنا في هذا الفصل – فإنها كذلك تكون مطلقة إذا اكتفت في تكوينها بعنصري الإسناد المسند والمسند إليه ولكن قد تقيد علاقة الإسناد فيها، ومن ثم تصير موسعة ممتدة بهذا التقييد، يستوي في ذلك إذا كانت هذه الجملة فعلها متعد أو لازم.

فإذا كان الفعل متعديًا فإنه يلزمه مفعول به واحد أو اثنان أو ثلاثة، وإذا كان لازما فإنه لا يلزمه أي: لا يقيد بمفعول به، هذا عن المقيد الأول المفعول به، أما بقية المقيدات، وهي: المفعول المطلق والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه، وكذلك: الحال والتمييز والمستثنى المنصوب فإنها تأتي مقيدة للجملة سواء أكان فعلها متعديًا أم لازمًا. قال ابن الأنباري: مع أن جنس الفعل متعديًا كان أو لازمًا يتعدى إلى سبعة أشياء..، وهي: المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول له والحال والمفعول معه والمستثنى[1].

وكما هو واضح من كلام ابن الأنباري أنه فصل القول في المفعول فيه وهو أحد مقيدات الجملة إلى نوعين ظرف الزمان وظرف المكان في حين أنه لم يشر إلى التمييز، وهو – أيضًا – أحد مقيداتها.

---

(1) ابن الأنباري، لمع الأدلة: ٩٤ ت سعيد الأفغاني. ط الثانية، بيروت. دار الفكر ١٣٩١هـ – ١٩٧١.

والفعل – كما هو معلوم – في الجملة الفعلية يدل بصيغته على الزمن، وباشتقاقه على الحدث، وتوجه علاقة الإسناد بينه وبين فاعله أو ما ينوب عنه، وكل جهة من هذه الجهات تستلزم تقييدًا، وقد رد الدكتور تمام حسان هذه الجهات كلها إلى قرائن معنوية أطلق عليها قرينة التخصيص[1]؛ إذ لو كان الفعل متعديًا يكون المفعول به تقييدًا لجهة وقوع الحدث، وإذا أريد توكيد الفعل أو بيان نوعه أو عدد مرات وقوعه قيدت الجملة بالمفعول المطلق، وتقيد الجملة بالمفعول لأجله لبيان علة وسبب حدوث الفعل فيها، وإذا أريد زمان ومكان حدوثه قيدت الجملة بالمفعول فيه، وما تقيد الجملة بالمفعول معه إلا لبيان المصاحب لحدوث الفعل فيها.

وما يقال في المفاعيل الخمسة من حيث إنها بيان لما وقع عليه الفعل، أو لتوكيده وبيان نوعه وعدد مرات حدوثه، أوله، أو فيه أو بمقارنته يقال – كذلك – في الحال التي هي قيد لبيان هيئة صاحبها مقيدة لعاملها، وكذلك الأمر في التمييز الذي تقيد به الجملة لبيان ما خفي من ذات أو نسبة، ويعد الاستثناء – في حالة المستثنى المنصوب ليس إلا – مقيدًا؛ لأنه كما عرفه النحاة: إخراج لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل[2].

ومن ثم تكون هذه المقيدات الخمسة وما يلحق بها من الحال والتمييز والمستثنى محط الفائدة لدى السامع، وهكذا – كما يقول الدكتور محمد حماسة –: كلما قيدنا عنصرا من عناصر الجملة سواء أكان المقيد هو الفعل أم الفاعل أم المفعول به»[3]؛ إذ إن الكلام بدونها قد يكون كاذبا، وذلك كما لو حذفت الحال في قوله تعالى: {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاَعِبِينَ}[4].

من أجل ذلك كله خصص هذا الفصل لدراسة الجملة الفعلية في صورة تقييدها بالمفاعيل الخمسة وما يلحق بها، مبرزًا ما تضيفه من دلالات إبان هذا التقييد كل في موضعه؛ إذ هي – كما يرى البحث – وسلة من وسائل بيان المعنى

(1) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٥ وما بعدها.
(2) الصبان: حاشية الصبان: ٢/ ٢٠٨.
(3) د. محمد حماسة، النحو والدلالة: ٧٣، القاهرة، مطبعة المدينة. ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
(4) الآية: ١٦ من سورة الأنبياء.

ونضوجه.

هذا، وقد جاء الفصل تبعا لبيان هذه المقيدات في ثمانية مباحث حيث جاءت مرتبة على النحو التالي:

المبحث الأول: التقييد بالمفعول به.

المبحث الثاني: التقييد بالمفعول المطلق.

المبحث الثالث: التقييد بالمفعول لأجله.

المبحث الرابع: التقييد بالمفعول فيه.

المبحث الخامس: التقييد بالمفعول معه.

المبحث السادس: التقييد بالحال.

المبحث السابع: التقييد بالتمييز.

المبحث الثامن: التقييد بالمستثنى.

المبحث الأول

التقييد بالمفعول به

إن تقييد علاقة الإسناد بالمفعول به لا يمكن أن يتأتى إلا في صورة فعل متعد، أو ما يقوم بوظيفته من المشتقات والمصادر شريطة أن تكون عاملة عمله.

ويتضح ذلك إذا قلنا: ضرب زيد عمرا أو يضرب زيد عمرًا، أو زيد ضرب عمرًا أو زيد يضرب عمرًا أو زيد ضارب عمرًا أو أضارب زيد عمرًا، أو فليضرب زيد عمرًا أو اضرب عمرًا أو ضربًا عمرًا، إذ إن إسناد الضرب إلى المسند إليه كان في كل مثال مما سبق مخصصًا بوقوعه على عمرو، أي: أن الوقوع على عمرو كان قيدًا في إسناد الضرب إلى من أسند إليه.

ومن ثم فإن المفعول به يتطلب فعلاً متعديًا فمن الأفعال ما ينصب مفعولاً به واحدًا ومنها ما ينصب مفعولين، ومنها ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل.

والمفعول به تقييد لعلاقة الإسناد في الجملة الفعلية، إذ إن العلاقة بين الفعل والفاعل لا تكون مطلقة بل هي مقيدة بالتعدية، وهي قرينة معنوية تندرج تحت قرينة معنوية أشمل منها، هي قرينة التخصيص[1].

والفعل يكون متعديًا بنفسه أو بالهمزة أو بالتضعيف أو عن طريق التضمين بأن يتضمن معنى فعل متعد، أو بنصب المفعول على نزع الخافض، فمثال المتعدي بنفسه الفعل (يذرون) في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ}[2] والمتعدي بالهمزة كالفعل (أسلم) في قوله تعالى: {بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لله وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ}[3].

ومثال التضعيف الفعل (فجرنا) في قوله تعالى: {وَفَجَّرْنَا خِلالَهُمَا نَهَرًا}[4] ومثال التضمين الفعل (تأكلوا) في قوله تعالى: {وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا

---

(1) انظر: د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٤.

(2) من الآية: ٢٤٠ من سورة البقرة.

(3) من الآية: ١١٢ من سورة البقرة.

(4) من الآية: ٣٣ من سورة الكهف.

كَبِيرًا}[١] وما ينصب المفعول على نزع الخافض مثل الفعل (لأقعدن) في قوله تعالى: {قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ}[٢].

وثمة أفعال تتعدى بنفسها تارة وتتعدى بحرف الجر تارة أخرى، وذلك كما في قوله تعالى: {وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ}[٣]، وهو نفسه يتعدى بحرف جر، وذلك في قوله تعالى: {أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ}[٤].

أهمية المفعول به

يذكر النحاة في مصنفاتهم أن المفعول به (فضلة) [٥]، ويقصدون بذلك أنه خارج عن عملية الإسناد بعنصريها، ومن ثم لا يؤدي معنى أساسيًا في الجملة، إذ يمكن الاستغناء عنه، شريطة ألا يحدث خللا في الجملة، وفي ذلك قال المبرد: إذ ذكرته زدت في الفائدة، وإذا حذفته لم تخلل بالكلام لأنك بحذفه مستغن[٦].

والحق أن المفعول به مهم في الجملة دلاليًا وتركيبيًّا، وذلك – كما يوضح الدكتور طه الجندي –: أنه في كثير من التراكيب يكون تمام المعنى متوقفًا عليه، مم يحتم ذكره»[٧].

وبمقتضى ذلك يرى البحث أن إطلاق مصطلح (الفضلة) على المفعول به ليس بالملائم، وقد أوضح الدكتور محمد فتيح – رحمه الله تعالى – ذلك بقوله: وهذا الأمر ليس بالملائم؛ لأن المفعول به في الدرس التحويلي التشومسكي يعني (التكملة الفعلية) التي تعد جزءًا من السياق اللغوي المحدد لخصائص الفعل المقولية[٨].

---

(1) من الآية: ٢ من سورة النساء.
(2) من الآية: ١٦ من سورة الأعراف.
(3) من الآية: ١١٤ من سورة النحل.
(4) من الآية: ١٤ من سورة لقمان.
(5) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٥.
(6) المبرد، المقتضب: ٣/ ١١٦.
(7) د. طه الجندي، المكونات التركيبية للجملة الفعلية: ٦.
(8) تشومكي، المعرفة اللغوية، طبيعتها وأصولها واستخدامها: ٣١ ترجمة د. محمد فتيح. القاهرة. دار الفكر العربي.الطبعة الأولى. ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

فالمفعول به إذن – وهو التكملة الفعلية – لا يمكن الاستغناء عنه؛ إذ بدونه لا يستقيم المعنى الدلالي في كثير من التركيب، والتي منها:

- أكلت...
- ما أكلت إلا...
- ما أحسن...

صور المفعول به

ثمة أنماط شكلية يأتي بها القيد المفعول به، وهي على النحو التالي:

أولاً: الاسم الصريح

والمقصود بالصريح ما جاء غير مؤول، ويشمل الأسماء ظاهرة ومضمرة فيمثل للأسماء الظاهرة مفعولاً قوله تعالى: {قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا}[1] فقد وقع قوله تعالى: (أجرًا) قيداً بالمفعول به، حيث قيد الفعل (أسألكم) المنفي نفي إطلاق بالقيد (لا) الدال على التوضيح والتقرير، فذكر القيد (أجرًا) يبرز هذه الحقيقة ويوضحها للناس بعدم أخذه ﷺ أجرًا على تبليغ الرسالة.

ويمثل للضمائر مفعولاً قوله تعالى: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ}[2] فقد وقع قوله تعالى: (إياك) قيدًا بالمفعول، حيث قيد النظم القرآني في الفعل (نعبد..) بالقيد (إياك) لإفادة التعيين، وقد قدم القيد ليدل به على تخصيص الله سبحانه بالعبادة والاستعانة.

ثانيًا: المصدر المؤول

وهو ما تركب من حرف مصدري مع مدخوله، والحروف المصدرية هي: (أن)، و(إن)، و(ما)، و(لو) فيمثل للأول قوله تعالى: {وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ}[3] ويمثل للثاني قوله تعالى: {قَالُوا نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا}[4] ويمثل للثالث قوله

---

(1) من الآية: ٩٠ من سورة الأنعام.
(2) من الآية: ٥ من سورة الفاتحة.
(3) من الآية: ٧ من سورة الأنفال.
(4) من الآية: ١١٣ من سورة المائدة.

تعالى: {رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ}[1] ويمثل للرابع قوله تعالى: {وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا}[2] حيث وقع قوله تعالى: (لو يردونكم) قيدًا بالمفعول، وذلك لإفادة التعيين، أي تعيين نوع ودهم الظاهر والمبطون.

ثالثًا: المفعول به جملة

وورد في لغة القرآن الكريم القيد المفعول به جملة، نحو قوله تعالى: {وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى}[3] وقوله تعالى: {وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا}[4] حيث وقع قوله تعالى: {لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ}وقوله تعالى: {كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى} قيدًا بالمفعول به، وهو جملة مقول القول الذي امتدت به الجملة الفعلية المكونة من طرفي الإسناد:المسند والمسند إليه، وذلك لإفادة تعيين وتحديد هذا القول.

رتبة المفعول به

الأصل في القيد المفعول به أن يتأخر، أي يقع بعد ركني الإسناد: (الفعل والفاعل) كما أن الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله؛ لأنه كالجزء منه، وقد يعكس الأمر، فيتصل القيد بالفعل ثم يجيء الفاعل بعدهما، وقد يتقدم القيد على الفعل والفاعل معا، وكل من هذه الصور جائز وواجب[5]. ويمكن تلخيص ذلك كله في مسألتين: أولاهما: (الرتبة بينه وبين الفعل) والثانية: (الرتبة بينه وبين الفاعل).

أولاً: الرتبة بينه وبين الفعل

إن الأصل – كما علم آنفًا – في المفعول به أن يتأخر عن الفعل، نحو: أكرمت زيدًا وتأخيره هنا جائز، إذ يجوز تقديمه، فيقال: زيدًا أكرمت، ويمثل لذلك قوله

---

(1) من الآية: ٣٨ من سورة إبراهيم.
(2) من الآية: ١٠٩ من سورة البقرة.
(3) من الآية: ١١١ من سورة البقرة.
(4) من الآية: ١٣٥ من سورة البقرة.
(5) راجع: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٨١

تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ}[١] إذ يجوز في غير هذا الموضع أن يقال: (ربكم اعبدوا).

هذا، ويتقدم المقيد على الفعل (جوازًا ووجوبًا)[٢] فتقديمه جوازًا كما في قوله تعالى: {فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا}[٣].

ويتقدم وجوبًا في المواضع التالية:

١- أن يكون القيد من الأسماء التي لها الصدارة كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، فيمثل للأول قوله تعالى: {وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنكِرُونَ}[٤] ويمثل للثاني قوله تعالى: {قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى}[٥].

٢- أن يقع الفعل بعد (الفاء) الجزائية في جواب (أما) ظاهرة أو مقدرة، وليس للفعل منصوب غير القيد (المفعول به) المقدم على هذه (الفاء) فمن أمثلة الأول قوله تعالى: {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ}[٦] ويمثل للثاني قوله تعالى: {وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ}[٧] وفي هذا علق أبو حيان قائلا: وتقديم المفعول على الفعل يدل على الاختصاص، ودخلت الفاء لمعنى الشرط»[٨].

٣- أن يكون القيد ضميرًا منفصلاً، وذلك كما في قوله تعالى: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ}[٩].

---

(1) من الآية: ٢١ من سورة البقرة.
(2) راجع: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٨.
(3) من الآية: ٢٦ من سورة الأحزاب.
(4) الآية: ٨١ من سورة غافر.
(5) من الآية: ١١٠ من سورة الإسراء.
(6) الآية: ٩ من سورة الضحى.
(7) الآية: ٣ من سورة المدثر.
(8) أبو حيان، البحر المحيط: ١٠/ ٣٢٥.
(9) الآية: ٥ من سورة الفاتحة.

ثانيًا: الرتبة بينه وبين الفاعل

أقر نحاتنا العرب تقديم الفاعل على القيد المفعول به وتأخيره، وذلك عند أمن اللبس[١]. ومن ذلك:

١- أن يكون الفاعل والمفعول اسمين ظاهرين كما في قوله تعالى: {وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ}[٢] فـ (سليمان) فاعل، ويجوز تأخيره في غير القرآن لأمن اللبس، فيقال: وورث داود سليمان.

٢- أن يتصل بالقيد ضمير يعود على الفاعل؛ لأن الضمير المتصل بالقيد إذا قدم على الفاعل يعود حينئذ على متأخر لفظًا لا رتبة؛ إذ إن رتبة الفاعل التقديم، وذلك جائز في غير القرآن الكريم كما في قوله تعالى: {وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا}[٣].

ويجب تأخير القيد وهو الأصل[٤] وذلك في مواضع جاء منها في لغة الاستعمال القرآني ما يلي:

١- إذا خيف اللبس، وذلك بانتفاء الإعراب اللفظي في الفاعل والقيد معًا مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر[٥] فلفظ (إحداهما) في قوله تعالى: {وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى}[٦] فاعل (تذكر)، ولفظ (الأخرى) وقع قيدًا بالمفعول به، فالسابق هو الفاعل وجوبًا؛ إذ لو أخر لالتبس بالمفعول به؛ لأن حركة الإعراب غير ظاهرة فيهما، فكلاهما اسم مقصور. هذا، وقد أجاز صاحب البحر المحيط أن يكون (إحداهما) هو القيد و(الأخرى) فاعلاً، لزوال اللبس؛ إذ المعلوم أن المذكرة ليست هي الناسية، فهو كنحو: كسر العصا موسى[٧].

---

(1) راجع: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٥٨٠ وما بعدها.
(2) من الآية: ١٦ من سورة النمل.
(3) الآية: ٢ من سورة الزلزلة.
(4) راجع: ابن هشام، أوضح المسالك: ٢/ ١٠٣
(5) راجع: الرضي الإستراباذي، شرح الكافية: ١/ ٧٢.
(6) من الآية: ٢٨٢ من سورة البقرة.
(7) راجع: أبو حيان، البحر المحيط ٢/ ٧٣٤.

٢- إذا كان الفاعل ضميرًا متصلاً والقيد اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا فيمثل للأول قوله تعالى: {وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ}[١] ويمثل للثاني قوله تعالى: {وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ}[٢].

ويجب تقديم القيد على فاعله في المواضع التالية:

١- أن يكون القيد ضميرًا متصلاً والفاعل اسمًا نحو قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ}[٣] حيث الضمير المتصل (كم) قيدًا بالمفعول، وقد تقدم وجوبًا على فاعله موعظة.

٢- أن يتصل بالفاعل ضمير القيد، وإنما وجب تأخير الفاعل حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة في حالة تقديمه. ويمثل له قوله تعالى: {يَوْمَ لاَ يَنفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ}[٤].

٣- أن يكون الفاعل محصورًا فيه بـ (إنما) أو (ما وإلا) ويمثل للأول قوله تعالى: {إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ}[٥] ويمثل للثاني قوله تعالى: {وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلاَّ هُوَ}[٦] حيث وقع قوله تعالى: جنود قيدًا بالمفعول وقدم على الفاعل مخالفة للأصل؛ لأن الفاعل محصورًا بـ (ما وإلا).

دخول (لام) التقوية عليه:

وفي لغة القرآن الكريم تدخل (لام) التقوية على القيد، و ذلك إذا تقدم على الفعل كما في قوله تعالى: {أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ}[٧] فاللام في قوله: (للرؤيا) تفيد

---

(1) الآية: ٤ من سورة الشرح.
(2) من الآية: ٤ من سورة المنافقون.
(3) من الآية: ٥٧ من سورة يونس.
(4) من الآية: ٥٢ من سورة غافر.
(5) من الآية: ٢٨ من سورة فاطر.
(6) من الآية: ٣١ من سورة المدثر.
(7) من الآية: ٤٣ من سورة يوسف.

التقوية، أي تقوية وصول الفعل (تعبرون) إلى القيد المقدم وهو (الرؤيا)[١].

وتدخل هذه (اللام) أيضًا عليه متأخرا كما في قوله تعالى: {قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ}[٢] قرأها الجمهور بالكسر كسر الدال وقرأ ابن هرمز بفتحها، وهما لغتان، وأصله التعدي بمعنى (تبع ولحق).. وزيدت (اللام) في قيده، وهو الضمير (كم) للتأكيد كما زيدت (الباء) في قوله تعالى: {وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ}[٣].

وتدخل – كذلك – على القيد المفعول به إذا كان العامل فرعا في العمل، كـ (اسم الفاعل) وغيره، كما في قوله تعالى: }وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ{[٤] فـ (اللام) في قوله: (لما) زائدة للتوكيد و(ما) وقعت قيدًا بالمفعول به لاسم الفاعل (مصدق). كذلك في قوله تعالى: {فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ}[٥] فـ (اللام) للتوكيد و(ما) وقعت قيدًا بالمفعول به لصيغة المبالغة (فعال).

حذف عامل المفعول به

الأصل في عامل القيد أن يكون مذكورًا، ويحذف مخالفة للأصل إذا كانت هناك قرينة تدل عليه، قال تعالى: {وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا}[٦] حيث وقع قوله: (أخاهم) قيدًا بالمفعول به لفعل محذوف تقديره: أرسلنا. وفي قوله تعالى: {وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ}[٧] وقع قوله تعالى: (الريح) قيدًا بالمفعول به لفعل محذوف تقديره: سخرنا.

ويحذف العامل في لغة القرآن الكريم وجوبًا في مواضع، منها: في باب

---

(1) راجع: أبو حيان، البحر المحيط: ٦/ ٢٨١.
(2) الآية: ٧٢ من سورة النمل.
(3) من الآية: ١٩٥ من سورة البقرة. وراجع في ذلك: أبو حيان، البحر المحيط: ٨/ ٢٦٦.
(4) من الآية: ٨٩ من سورة البقرة.
(5) الآية: ١٦ من سورة البروج.
(6) من الآية: ٧٣ من سورة الأعراف.
(7) من الآية: ١٢ من سورة سبأ.

الاشتغال كما في قوله تعالى: {فَقَالُوا أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ}[1] فقوله: (بشرًا) وقع قيدًا بالمفعول به على الاشتغال لفعل محذوف وجوبًا يفسره المذكور، والتقدير: أنتبع بشرًا.

حذف المفعول به

كما أن الأصل في القيد (المفعول به) أن يكون مذكورًا فإنه كذلك يجوز حذفه مخالفة لهذا الأصل، ولكن لعلة لفظية أو معنوية.

فمن الأغراض اللفظية لحذف القيد جوازًا تناسب الفواصل كما في قوله تعالى: {مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى}[2]، أي: وما قلاك.

ومن الأغراض المعنوية لحذف القيد جوازًا (احتقاره) كما في قوله تعالى: {كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي}[3]، فقد حذف القيد في قوله تعالى، لاحتقاره والتقدير: لأغلبن الكافرين.

ومنها – كذلك – إفادة العموم والشمول، نحو قوله تعالى: {الَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ}[4] وكذلك قوله تعالى: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى}[5] حيث حذف القيد في قوله تعالى: ليشمل كل ما أعطاه الله تعالى لنبيه محمد ﷺ من خير في الدنيا والآخرة[6].

---

(1) من الآية: ٢٤ من سورة القمر.
(2) الآية: ٣ من سورة الضحى.
(3) من الآية: ٢١ من سورة المجادلة.
(4) من الآية: ١٣٤ من سورة آل عمران.
(5) الآية: ٥ من سورة الضحى.
(6) راجع: أبو حيان، البحر المحيط: ١٠/ ٤٩٦ وما بعدها.

المبحث الثاني

التقييد بالمفعول المطلق

المصطلح

من الملاحظ – بداية – أن ا لمفعول المطلق يختلف عن بقية المفاعيل في أنها كلها نجدها مقيدة بحرف الجر، وذلك جلي في لفظنا المفعول به. وقد جرى الحديث عنه – والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه. وذلك بحسب المعنى الذي تقيده في الفعل. أما المفعول المطلق فهو مفعول بلا قيد؛ لأنه كما يقول النحاة: هو المفعول حقيقة؛ لأنه يحدثه الفعل»[1].

ويقول ابن يعيش: اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي؛ لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود[2] وفي ذلك – أيضًا – يقول عبد القاهر الجرجاني: اعلم أن معنى المطلق أن لا يقيد بشيء من حروف الجر»[3].

ويسمى كذلك بالمصدر والحدث والحدثان[4] وأشهر هذه الألقاب على ألسنة النحاة هو (المصدر).

فالمفعول المطلق يكون – كما وسمه النحاة – مصدرًا منصوبًا. وهو المعنى النحوي لقرينة التحديد والتوكيد المندرجة تحت قرينة معنوية كبرى هي قرينة (التخصيص)؛ إذ إنه فرع منها، وهو تقييد الجملة عن طريق تحديد أو تأكيد عنصر من عنصريها هو المسند (الفعل)[5].

دلالة المفعول المطلق

قسم النحاة القيد المفعول المطلق من حيث دلالته في سياق الجملة إلى

---

(1) السيوطي: همع الهوامع: ٢/ ٩٤.
(2) ابن يعيش، شرح المفصل: ١/ ١١٠.
(3) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد: ١/ ٥٨.
(4) انظر، سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٤.
(5) انظر: د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٨.

قسمين[١].

أولهما: (مبهم) وهو ما يساوي معنى عامله، ولا يؤتي به إلا لتوكيده، ويتضح ذلك من قوله تعالى: {وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا}[٢] وقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}[٣]، وكذلك قوله تعالى: {كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً}[٤] ولعله من الملاحظ أن تأكيد العامل – وهو أحد ركني الإسناد في الجملة – بالقيد المفعول المطلق في قوله: (وكلم.. تكليمًا)، (وسلموا تسليمًا)، و(ورتلناه ترتيلاً) – ليس بالمعنى الذي يمكن أن يستغنى عنه، وإن كان خارجًا عن عملية الإسناد الفعلية، لذلك يرى البحث أن ورود القيد المفعول المطلق في سياق النص يجعله عمدة يحتاج إليه السامع، وذلك تربية للفائدة، إذ إنه من المعلوم أنه كلما زاد المبنى انبرى على أثره المعنى جلاءً ووضوحًا.

والثاني: مختص وهو ما زاد على معنى عامله فيفيد نوعًا أو عددًا، أما المبين للنوع فهو قسمان: (أحدهما): أن يأتي موصوفًا كما في قوله تعالى: {فَلاَ تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا}[٥] وقوله تعالى: {لَتُفْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا}[٦] ومن الملاحظ أن تقييد الفعل بالمصدر علوًا قد دل على شدة طغيانهم وإفسادهم وتكبرهم بني إسرائيل وقد تضاعف هذا المعنى وازداد تقرير بتلك الصفة كبيرا و(الثاني) أن يأتي مضافًا، ومثله قوله تعالى: {كَلاَّ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ}[٧]

أما المبين للعدد فيتضح من قوله تعالى: {يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ}[٨] والمتأمل في الآية يلحظ أن ذكر العذاب ضعفين

---

(1) راجع في ذلك: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٩٦.
(2) من الآية: ١٦٤ من سورة النساء.
(3) من الآية: ٥٦ من سورة الأحزاب.
(4) من الآية: ٣٢ من سورة الفرقان.
(5) من الآية: ٥٢ من سورة الفرقان.
(6) من الآية: ٤ من سورة الإسراء.
(7) الآية: ٥ من سورة التكاثر.
(8) من الآية: ٣٠ من سورة الأحزاب.

– وهو المقيد للفعل حيث بيان عدد حدوثه – فيه من العدل الإلهي ما يثبت أن الله تعالى كما ضاعف لهن الأجر وهن أزواج النبي ﷺ ضاعف –كذلك– لهن العذاب[١].

صيغة المفعول المطلق:

الأصل في المفعول المطلق – كما أقر نحويونا – أن يكون مصدرا مطابقا لفعله، لذا كان من ألقابه المصدر؛ ولأنه كما قيل هو المفعول الحقيقي للفعل، إلا أنه قد ينوب عن القيد (المصدر) في شغل وصيغة المفعول المطلق أشياء كثيرة تقوم بنفس الدلالة التي يقوم بها المصدر من تأكيد وبيان.. ومنها ما يلي:

١- (اسم المصدر) وهو ما يلاقي الفعل في اشتقاقه، ومعناه، ولكنه ليس مصدره[٢] كما في قوله تعالى: {وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا}[٣] وقوله تعالى: {وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا}[٤] حيث وقع قوله (نباتًا وتبتيلاً) في الآيتين قيدين رغم أنهما ليسا مصدرين.

٢- (نوع من أنواعه): أو في معنى فعله كما في قوله تعالى: {وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً}[٥] فـ (جهرة) في الآية منصوبة على المصدر؛ لأنه نوع من الرؤية فالرؤية قد تكون منامًا أو علمًا بالقلب، وأريد بها هنا الرؤية البصرية التي لا حجاب أو ساتر دونها، فالمعنى حتى نرى الله عيانا[٦].

٣- (صفة المصدر) ويتضح ذلك في قوله تعالى: {وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا}[٧] قال العكبري: و(رغدًا) صفة مصدر محذوف:

---

(1) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٨/ ٤٧٣.
(2) انظر: الصبان، حاشية الصبان: ٢/ ١٦٦.
(3) الآية: ١٧ من سورة نوح.
(4) الآية: ٨ من سورة المزمل.
(5) من الآية: ٥٥ من سورة البقرة.
(6) راجع: الزمخشري، الكشاف: ١/ ٢٨١ وما بعدها.
(7) من الآية: ٣٥ من سورة البقرة.

أي أكلاً رغدًا أي طيبًا هنيئًا»[١] – كذلك قوله تعالى: {فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا}[٢] أي ضحكًا قليلاً وبكاءً كثيرًا، فحذف المصدر لدلالة الفعل عليهما.

٤- (عدده) وذلك كما في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً}[٣] ومنه كذلك قوله تعالى: {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ}[٤] قال العكبري: ومائة وثمانين ينتصبان انتصاب المصادر»[٥].

٥- (ضميره) وذلك كما في قوله تعالى: {فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ}[٦] والشاهد في ذلك الضمير في (لا أعذبه) حيث ناب ضمير الغائب عن المفعول المطلق، والتقدير: لا أعذب هذا التعذيب[٧].

٦- (كل وبعض) إذا أضيفا للمصدر، ويمثل لـ (كل) قوله تعالى: {وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ}[٨].

ويمثل لـ (بعض) قوله تعالى: {وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ}[٩] والأقاويل في الآية ليس مصدرًا بل هو جمع الجمع (أقوال) وهو بمثابة تقولات الذي هو جمع المصدر الفعل (تقول)[١٠].

٧- (أي الاستفهامية) وذلك كما في قوله تعالى: {وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ

---

(1) العكبري، إملاء ما من به الرحمن: ١/ ٣٠.
(2) من الآية: ٨٢ من سورة التوبة.
(3) من الآية: ٤ من سورة النور.
(4) من الآية: ٢ من سورة النور.
(5) العكبري، إملاء ما من به الرحمن: ٢/ ١٥٣.
(6) من الآية: ١١٥ من سورة المائدة.
(7) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٤/ ٤١٥.
(8) من الآية: ٢٩ من سورة الإسراء.
(9) الآية: ٤٤ من سورة الحاقة.
(10) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ١٠/ ٢٦٦.

مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ}[١]. فـ (أي) نائبة عن المصدر والناصب لها (ينقلبون) وقد علقت (علم) عن العمل في مفعولها بجملة الاستفهام التي سدت مسد مفعوليها.

المفعول المطلق والتضام

يقصد بالتضام في باب المفعول المطلق أن الحدث أو المصدر (المفعول المطلق) يكون متضاما مع عامله (الفعل) في اللفظ، أو كما يقول الدكتور تمام حسان:«المقصود بالتضام أن يستلزم أحد العنصرين التحليلين النحويين عنصرًا آخر فيسمى التضام هنا التلازم[٢].

وينطبق ذلك في مبحث المفعول المطلق؛ إذ نجده – وهو الأكثر الغالب في لغة العرب- يأتي متضاما مع فعل من لفظه، وهذا ما عليه أصحاب الرأي[٣]، ففي قوله تعالى: {وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُوا مَيْلاً عَظِيمًا}[٤] وقع قوله: (ميلاً) قيدًا بالمصدر، وكما هو واضح جاء من لفظ فعله.

وأجاز نحاتنا أن يأتي القيد المصدر منصوبًا بمصدر مثله، نحو قوله تعالى: {فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُورًا}[٥].

كما أنهم أجازوا أن يكون التضام بين الوصف والقيد المصدر كما في قوله تعالى: {وَالصَّافَّاتِ صَفًّا.فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا}[٦] فكل من القيدين (صفًا وزجرًا) مفعول مطلق، والعامل فيهما الوصفان قبلهما.

حذف العامل

الأصل في عامل المفعول المطلق، وهو المسند في الجملة أن يذكر وقد يحذف جوازًا لقرينة لفظية أو معنوية إذا كان غير مؤكد لعامله، أما المؤكد فإنه يمتنع حذف

---

(1) من الآية: ٢٢٧ من سورة الشعراء.
(2) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: ٢١٧.
(3) انظر: الهمع: ٢/ ٩٧ وما بعدها.
(4) من الآية: ٢٧ من سورة النساء.
(5) من الآية: ٦٣ من سورة الإسراء.
(6) الآيتان: ١-٢ من سورة الصافات.

عامله؛ لأن الحذف يتنافى مع التوكيد ومن النحاة من رد ذلك، وهي مسألة خلاف[١].

هذا، ويحذف عامل القيد (المصدر) وجوبًا، وذلك إذا أقيم مقام فعله، وكان له فعل من لفظه، وهو – كما قرر النحاة – قسمان[٢].

أولهما: ما وقع في الخبر: ومنه إذا كان المصدر تفصيلاً لعاقبة ما قبله كما في قوله تعالى: {فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً}[٣] فـ (منا وفداء) قيدان منصوبان على المصدرية بفعل محذوف وجوبًا تقديره: فإما أن تمنوا منا وإما أن تفدوا فداء[٤].

والثاني: ما وقع في الطلب: وذلك كما في قوله تعالى السابق: {فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ} فالقيد (ضرب) مصدر نائب مناب فعل الأمر، وهو من إضافة المصدر العامل إلى معموله المفعول، والتقدير: فاضربوا الرقاب وقت ملاقاتكم العدو[٥].

ومنه كذلك قوله تعالى: {وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ}[٦] أي على تقدير: اغفر لنا غفرانك.

---

(1) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك: ٢/ ١٨٧.
(2) راجع: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٧٠-١٧٢.
(3) من الآية: ٤ من سورة محمد.
(4) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٩/ ٤٦١.
(5) انظر: محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٩/ ١٩٩.
(6) من الآية: ٢٨٥ من سورة البقرة.

المبحث الثالث

التقييد بالمفعول لأجله

إن غائية الشيء وعلته أمران لا يستغنى عنهما سامع أو قارئ أو مستبين؛ إذ إنهما مناط الفهم والتفسير؛ لأنه ليس من المعقول تبعًا لمنظومة الفكر التي محلها العقل أن تحدث أشياء دون أن تبرر لها علل أو أسباب. وما تقييد الجملة الفعلية بالمفعول لأجله إلا من أجل ذلك.

والعلة أو الغائية قرينة معنوية دلالة على المفعول لأجله أو المفعول له، وهي مقيدة للإسناد، وبسبب تقييدها هذا تكون دالة على جهة في فهم الحدث الذي يشير إليه المسند في الجملة الفعلية[1].

تعريفه وإعرابه ودلالته

ويعرف النحاة المفعول لأجله بأنه: المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل[2] أو أنه: المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل[3] ويشترطون فيه ما يلي:

١- أن يكون مصدرًا.

٢- ألا يكون من لفظ الفعل.

٣- أن يكون المعلل به حدثا مشاركًا له في الزمان.

٤- أن يكون مشاركا للفعل المعلل له في الفاعل.

٥- أن يكون قلبيًا.

---

(1) انظر: د.تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٦.

(2) ابن هشام، شذور الذهب: ٦٦.

(3) السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ١٣٠.

٦- أن يكون نكرة[١].

وللنحاة آراء في إعرابه: منها رأي الجرمي، الذي ذهب إلى جواز إعرابه حالا، معتمدا في ذلك على كونه نكرة[٢].

بينما يرى أبو حيان أن المفعول لأجله إذا اجتمعت فيه شروطه فلا يعدل عن إعرابه مفعولاً لأجله إلى إعرابه حالا، ولو كان نكرة؛ لأن وقوع المصدر حالا غير قياسي، وذلك إبان تفسيره قوله تعالى: {وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا}[٣] حيث قال: انتصاب حسدًا على كونه مفعولاً من أجله والعامل فيه (ود) أي الحامل لهم على ودادة ردكم كفارًا هو الحسد، وجوزوا فيه أن يكون مصدرًا منصوبًا على الحال؛ أي حاسدين، ولم يجمع؛ لأنه مصدر وهذا ضعيف؛ لأن جعل المصدر حالاً لا ينقاس[٤].

وذهب أكثر النحاة إلى أن اللفظ إذا دل على التعليل، وفقد شرطًا من الشروط المشروطة للمفعول لأجله فإنه عندئذ لا يعرب مفعولاً لأجله ويجب حينئذ جره بحرب التعليل[٥] ويمثل لذلك قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا}[٦] والشاهد في (لكم) أي خلق لأجلكم. حيث أفاد اللفظ التعليل وجر باللام لفقد المصدرية؛ إذ هو ضمير.

ومن ذلك – أيضًا – قوله تعالى: {وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ}[٧] في (الأنام) اسم غير مصدر، واللام الداخلة عليه للتعليل، أي وضعها لأجل الأنام، أي لانتفاعهم بها، فيكون الجار والمجرور متعلقًا بوضع.

---

(1) انظر: لابن هشام، أوضح المسالك: ٢/١٩٧، وما بعدها. وكذلك: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ١٣٢ وما بعدها.
(2) انظر: الرضي الإستراباذي، شرح الكافية: ١/ ١٩٢.
(3) من الآية: ١٠٩ من سورة البقرة.
(4) أبو حيان، البحر المحيط: ١/ ٥٥٨.
(5) راجع: لابن هشام، أوضح المسالك: ٢/ ١٩٨.
(6) من الآية: ٢٩ من سورة البقرة.
(7) الآية: ١٠ من سورة الرحمن.

وإذا فقد شرط القلبية جر بحرف الجر (من)[١]، وذلك كما في قوله تعالى: {وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُم مِّنْ إِمْلاَقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ}[٢] وذلك بخلاف قوله تعالى: {وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاَقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُم}[٣] حيث جر قوله (إملاق) بحرف الجر (من) وهو علة القتل؛ لأنه ليس قلبيًا.

ومن يتأمل تقييد الجملة بالمفعول لأجله في الآيتين يرى أن النهي في الآية الأولى قيد بقوله (من إملاق) ولذا قدم رزقهم على رزق الأولاد، (نحن نرزقكم وإياهم) أما في الثانية فقد قيد بقوله (خشية إملاق) ولذا قدم رزق أولادهم على رزقهم (نحن نرزقهم وإياكم) فلما كان الباعث على القتل في سورة الأنعام الإملاق الناجز (من إملاق) قدم رزقهم على رزق أبنائهم، ولما كان الباعث عليه في سورة الإسراء الإملاق المتوقع (خشية إملاق) قدم رزق الأبناء، فكأنه قيل: نحن نرزقهم من غير أن ينتقص من رزقكم شيء فيعتريكم ما تخشونه[٤].

ويجر – كذلك – بحرف الجر (اللام) وهو دال على التعليل إذا افتقد شرط الاتحاد مع العامل في الوقت، ويمثل له قوله تعالى: {وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ}[٥] والشاهد في قوله (لتركبوها) حيث جر المصدر المؤول من أن المصدرية المضمرة ومعمولها مع كونه مفيدًا للتعليل؛ إذ يبين علة الخلق وهي الركوب؛ لاختلافه مع عامله في الوقت، وذلك لأن وقت خلق الله تعالى هذه الحيوانات سابق لوقت ركوب بني آدم إياها، وأيضًا لاختلافه مع عامله في الفاعل؛ إذ إن فاعل الخلق الله عز وجل، بينما فاعل الركوب بنو آدم[٦].

أما لفظ (زينة) فقد نصب مفعولاً لأجله لتوفر شروطه، لأن فاعل الخلق

---

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان: ٢/ ١٨٢.

(2) من الآية: ١٥١ من سورة الأنعام.

(3) من الآية: ٣١ من سورة الإسراء.

(4) راجع: أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٥/ ١٦٩. بيروت. إحياء التراث ١٤١١هـ.

(5) الآية: ٨ من سورة النحل.

(6) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٦/ ٥٠٩.

والزينة الله تعالى، وأن الأمرين حصلا في وقت واحد[١].

وذهب الدكتور طه الجندي إلى أن ثمة فرقًا دلاليًّا بين التقييد بالمصدر المنصوب - على أنه مفعول لأجله - والتعبير باللام، إذ يرى أن التعبير بالمصدر لا يراد به سوى التعليل مجردًا من أية ظلال دلالية أخرى، في حين أن التعبير باللام يضفي - زيادة على معنى التعليل - مزيدًا من الاختصاص والتوكيد، وقد استشهد في ذلك بقوله تعالى السابق[٢].

مستندًا في ذلك إلى ما ذهب إليه الشريف الجرجاني في حاشيته، وذلك إبان تعليقه على تفسير صاحب الكشاف لقوله تعالى: {وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً} حيث قال: كان من الممكن مجيئهما معا باللام، فيأتيان على سنن واحد، ولا غرو في ذلك فالسؤال قائم والجوب العتيد عنه أن المقصود المعتبر الأصلي في هذه الأصناف هو الركوب، وأما التزيين بها فأمر تابع غير مقصود قصد الركوب، فاقترن المقصود المهم باللام المفيدة للتعليل تنبيها على أنه أهم الغرضين وأقوى السببين، وتجرد التزيين منها تنبيها على تبعيته أو قصوره عن الركوب[٣].

ومما يمثل - أيضًا - على جر المصدر الدال على التعليل لفقده شرط الاتحاد مع عامله في الفاعل، وكذلك انتفاء شرط الاتحاد في الوقت قوله تعالى: {أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا}[٤] والشاهد في (لدلوك) فإنه مصدر، واللام الداخلة عليه أفادت التعليل، وجاء مجرورًا بها؛ لأنه فقد شرط الاتحاد في الفاعل؛ لأن فاعل (أقم) المخاطب، وفاعل (الدلوك) الشمس مجازا كما انتفى كذلك شرط الاتحاد في الوقت؛ لأن وقت إقامة الصلاة متأخر عن وقت الدلوك[٥].

---

(1) انظر: المصدر السابق: ٦/ ٥٠٩.

(2) انظر: الدكتور طه الجندي: المكونات التركيبية والدلالية لظاهرة التعليل في العربية: ١٨-٢٠.

(3) الشريف الجرجاني، حاشيته على الكشاف: ٢/ ٤٠٢.

(4) الآية: ٧٨ من سورة الإسراء.

(5) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٧/ ٩٧.

صوره:

وجاء القيد (المفعول لأجله) في لغة القرآن الكريم في ثلاث صور: مجردًا من أل والإضافة، ومعرفا بأل، ومضافا.

أولاً - المجرد من أل والإضافة

والكثير فيه النصب، وذلك كما في قوله تعالى: {وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً}[١] وقوله تعالى: {أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا}[٢] ويجوز جره على قلة[٣]. ولم يرد في لغة القرآن الكريم مجرورًا.

ثانيًا - المقترن بأل:

والكثير فيه الجر بحرف التعليل، وقد جاء منصوبًا في قوله تعالى: {وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلاَ تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا}[٤] وفي ذلك قال أبو حيان: والقسط مصدر وصفت به الموازين مبالغة كأنها جعلت في أنفسها القسط، أو على حذف مضاف، أي ذوات (القسط) ويجوز أن يكون مفعولاً لأجله، أي لأجل القسط[٥].

ثالثًا - المضاف

وذلك سواء أكان مضافا إلى نكرة أم إلى معرفة. وهذه الصورة يجوز فيها النصب والجر على حد سواء. فيمثل للمضاف إلى المعرفة المنصوب قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالأذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ}[٦]

ويمثل للقيد (المفعول لأجله) المضاف إلى المعروفة المجرور بحرف التعليل قوله تعالى: {وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ}[٧].

---

(1) من الآية: ٣٥ من سورة الأنبياء.
(2) من الآية: ١١٥ من سورة المؤمنون.
(3) انظر: لابن هشام، أوضح المسالك: ٢/ ٢٠١.
(4) من الآية: ٤٧ من سورة الأنبياء.
(5) أبو حيان، البحر المحيط: ٧/ ٧٣٥.
(6) من الآية: ٢٦٤ من سورة البقرة.
(7) من الآية: ٧٤ من سورة البقرة.

ويمثل المضاف إلى النكرة قوله تعالى: {وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاَقٍ}[١]

ويمثل للمضاف إلى النكرة مجرورًا قوله تعالى: {لإِيلاَفِ قُرَيْشٍ إِيلاَفِهِمْ}[٢] فـ (إيلاف) مصدر مفهم علة، والتقدير: فليعبدوا ربهم لأجل الإيلاف[٣].

وجاء القيد كذلك في لغة القرآن الكريم موهما أنه المصدر المؤول المكون من (أن) المصدرية الدالة على المستقبل والمضارع، وذلك كما في قوله تعالى: {وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ}[٤] وقوله تعالى: {فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ}[٥].

بيد أنه في الحقيقة محذوف في صورة المضاف يقدره البصريون بـ (كراهة أو مخافة) والكوفيون يقدرونه بـ (لام التعليل { لا) وفي ذلك قال أبو حيان أثناء تعليقه على قوله تعالى: {يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا}[٦] (أن تضلوا) مفعول من أجله.. فقدره البصري والمبرد وغيره: كراهة أن تضلوا. وقرأ الكوفي، والفراء، والكسائي، وتبعهم الزجاج؛ لأن لا تضلوا.. ورجح أبو علي قول المبرد بأن قال: حذف المضاف أسوغ وأشيع من حذف (لا)[٧].

---

(1) من الآية: ٣١ من سورة الإسراء.
(2) الآيتان: ١-٢ من سورة قريش.
(3) انظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن: ٢/ ٢٩٥.
(4) من الآية: ١٥ من سورة النحل.
(5) من الآية: ٦ من سورة الحجرات.
(6) من الآية: ١٧٦ من سورة النساء.
(7) أبو حيان، البحر المحيط: ٤/ ١٥٢ وما بعدها.

المبحث الرابع

التقييد بالمفعول فيه

من متعلقات الفعل ومقيداته (المفعول فيه) وهو قرينة معنوية دالة على الظرفية. والظرفية قرينة معنوية نتاج تقييد الفعل من حيث تحديد زمان حدوثه أو مكانه، فعندما يذكر المفعول فيه فإنه ثمة تقييد يحدد به الزمان والمكان اللذان يحدث فيهما الفعل تبعا للمقيد المذكور.

وكما يرى الدكتور تمام حسان: أن هناك طائفتين مما يستعمل مفعولاً فيه إحداهما: الظروف الجامدة التي يقول النحاة إنها تضاف إلى الجمل، وهذه ظرفيتها ظرفية اقتران حدثين، فإذا قلت: حضر زيد إذ حضر عمرو، فإن إذ تقرن بين الحضورين. والطائفة الأخرى هي: ما ينقل إلى معنى الظرف مما ليس ظرفًا، وهذا قد يدل على ظرفية احتواء حدث واحد، فإذا قلت: جاء زيد يوم الجمعة، فذلك معناه أن اليوم هو ظرف المجيء ولا دلالة هنا على الاقتران[1].

المصطلح والدلالة والتعريف

ويرى الكوفيون تسميته (مفعولاً فيه) وقد روعي في ذلك أن الحدث يتم فيه، بينما يرى البصريون تسميته بالظرف، وقد روعي في هذه التسمية أن الظرف هو وعاء الفعل[2]. والمصطلحان متساويان في المدلول، وكلاهما متداولان بين النحاة.

ويعرف النحاة المفعول فيه بأنه: ما ذكر فضلة لأجل أمر وقع فيه من زمان.. أو مكان»[3] وذلك نحو قولنا: سافرت يوم الجمعة وصليت خلف مقام إبراهيم. ومن شواهد ذلك قوله تعالى: {أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}[4] ومن أمثلة

---

(1) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٧.

(2) راجع في ذلك: الصبان، حاشية الصبان: ٢/ ١٨٣.

(3) ابن هشام، شذور الذهب: ٦٦.

(4) الآية: ١٢ من سورة يوسف.

ظرف المكان قوله تعالى: {وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا}[١].

وقد تتضمن الكلمة معنى (في) ولم تكن اسم زمان ولا مكان فلا تسمى ظرفًا، وذلك كما في قوله تعالى: {وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ}[٢] أي: وترغبون في نكاحهن. فيكون المصدر المؤول منصوبًا على نزع الخافض[٣] لا على الظرفية؛ لأنه ليس زمانًا ولا مكانًا.

وإن كانت الكلمة اسم زمان أو مكان لكنها غير متضمنة معنى (في) فإنها لا تسمى ظرفًا ولا تعرب ظرفًا، وذلك كما في قوله تعالى: {وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ}[٤] فـ (يوم) منصوب على أنه مفعول به لـ (أنذر)، لا على أنه ظرف زمان؛ لأنه ليس متضمنا معنى (في) إذ المقصود إنذارهم وتحذيرهم من يوم القيامة ذاته[٥].

إذن لا يتحدد إعراب أسماء الزمان أو المكان مفعولاً فيه إلا إذا توافر ضابطان: أولهما أن يكون فضلة، والثاني: أن يكون متضمنا معنى (في).

المفعول فيه والإعراب

أولاً- أسماء الزمان: كلها صالحة للنصب على الظرفية، سواء أكانت مبهمة كـ (حين، ومدة وساعة) أم مختصة كـ (يوم الخميس وشهر رمضان).

وذلك كما في قوله تعالى: {وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ}[٦] وقوله تعالى: {وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ}[٧] فـ (حين البأس) ظرف زمان قيد متعلق بـ (الصابرين)، و(البأس) مضاف إليه وهو شدة القتال، حيث قيد عنصر الحدث وهو (الصبر) في زمان معين هو (حين البأس).

---

(1) من الآية: ٩٢ من سورة الأنعام.
(2) من الآية: ١٢٧ من سورة النساء.
(3) انظر: محي الدين الدرويش، إعراب القرآن: ٢/ ٣٣٢.
(4) من الآية: ١٨ من سورة غافر.
(5) راجع: أبو حيان، البحر المحيط: ٩/ ٢٤٦.
(6) الآية: ٦ من سورة النحل.
(7) من الآية: ١٧٧ من سورة البقرة.

وفي قوله تعالى: {قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ}[١] أن الحدث وهو (اللبث) قيد في زمان مبهم هو الظرف (يوما).

وجاء (يوم) مختصًا بالإضافة إلى المعرفة، كما في قوله تعالى: {وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا}[٢].

وجاء القيد (يوم) كذلك منصوبا على الظرفية مضافا إلى الجملة الاسمية والفعلية ويمثل لإضافته إلى الجملة الاسمية قوله تعالى: {يَوْمَ هُم بَارِزُونَ لاَ يَخْفَى عَلَى اللهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ}[٣] قال أبو حيان: والظرف المستقبل عند سيبويه لا يجوز إضافته إلى الجملة الاسمية، وذهب أبو الحسن – يعني الأخفش – إلى جواز ذلك، فيتخرج قوله: (يوم هم بارزون) على هذا المذهب[٤].

وفي قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا}[٥] وكذلك قوله تعالى: {وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ}[٦] نلحظ إضافة القيد (يوم) إلى الجملة الفعلية.

ثانيًا: أسماء المكان: ولا يصلح للنصب على الظرفية من أسماء المكان إلا نوعان:

أحدهما: المبهم: وهو ما افتقر إلى غيره في بيان معناه ومسماه[٧] كأسماء الجهات الست، وهي: فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف وما أشبهها كـ (وراء وجانب ومكان وذات اليمين وذات الشمال...)

وذلك كما في قوله تعالى: {أَوَ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ}[٨] فـ (فوق) في

---

(1) من الآية: ٢٥٩ من سورة البقرة.
(2) من الآية: ١٣ من سورة الإسراء.
(3) من الآية: ١٦ من سورة غافر.
(4) أبو حيان، البحر المحيط: ٩/ ٢٤٤ وما بعدها.
(5) من الآية: ١٥٥ من سورة آل عمران.
(6) من الآية: ٥٥ من سورة الروم.
(7) انظر: لابن هشام، أوضح المسالك: ٢/ ٢٠٩.
(8) من الآية: ١٩ من سورة الملك.

الآية قيد منصوب على الظرفية، متعلق بمحذوف وقد وقع حالا. أو متعلق بصافات، وصافات (حال).

وفي قوله تعالى: {وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ فَسَوْفَ يَدْعُو ثُبُورًا وَيَصْلَى سَعِيرًا}[1] جاء لفظ (وراء) قيدًا، وقد وقع أيضًا حالاً.

والثاني: من أسماء المكان مما يقبل النصب على الظرفية اسم المكان المشتق عن المصدر، ويشترط فيه أن يكون على وزن (مَفْعَل أو مَفْعِل) بفتح العين أو كسرها، وأن يكون عامله من لفظه[2].

وذلك نحو قوله تعالى: {وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ}[3] والشاهد في (مقاعد) وهو قيد جاء في صورة الجمع، وقد اتحدت مادته ومادة عامله، وهو منصوب على الظرفية[4].

التصرف يوجه الإعراب

قسم النحاة المفعول فيه (الظرف) من حيث التصرف وعدمه إلى قسمين: متصرف وغير متصرف[5].

١- فالمتصرف: ما يستعمل ظرفًا وغير ظرف، كأن يقع مبتدأً أو خبرًا أو فاعلاً فـ (يوم) – مثلاً – استعملت في لغة القرآن ظرفًا مقيدًا للجملة وغير ظرف فمما يدل على استعماله ظرفًا قوله تعالى: {رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلاَ تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ}[6] فـ (يوم) ظرف زمان جاء مقيدًا للجملة، من حيث إنه تقييد لعنصر الحدث وهو (الخزي) في زمان معين، هو يوم القيامة. ومن الواضح أنه جاء فضلة أي: بعد تمام الجملة بركنيها.

---

(1) الآيات: ١٠-١٢ من سورة الانشقاق.
(2) انظر: لابن هشام، أوضح المسالك: ٢/ ٢١٠.
(3) من الآية: ٩ من سورة الجن.
(4) انظر: الأزهري، التصريح على التوضيح: ١/ ٣٤١.
(5) راجع: لابن هشام، أوضح المسالك: ٢/ ٢١٠.
(6) من الآية: ١٩٤ من سورة آل عمران.

أما في قوله تعالى: {ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ}[1] فقد جاء في الموضعين (خبرًا) والخبر كما هو معلوم عنه ركن رئيس من ركني الإسناد لذلك لا يعد ظرفًا لمنافاته مفهوم الظرفية من جهة ولأنه عمدة في الإسناد وهذه جهة أخرى.

٢- وغير المتصرف: وهو ما لا يستعمل إلا ظرفًا أو شبهه، أي: استعماله مجرورًا بمن، نحو: (قبل، وبعد، وعند) فـ (عند) في قوله تعالى: {فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ}[2] جاء مقيدًا للجملة منصوبًا على الظرفية وفي قوله تعالى: {أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا}[3] جاء مجرورًا بـ (من) وهو شبيه بالظرف.

(1) من الآية: ١٠٣ من سورة هود.
(2) من الآية: ١٩٨ من سورة البقرة.
(3) الآية: ٨٢ من سورة النساء.

المبحث الخامس

التقييد بالمفعول معه

وتقيد الجملة بالمفعول معه لإفادة المعية، وهي قرينة معنوية أخص تشملها قرينة كبرى أعم منها هي كما أطلق عليها أستاذنا الدكتور تمام حسان – قرينة التخصيص[1].

تعريفه ودلالته

ويعرفه ابن هشام بأنه: اسم فضلة تال لواو بمعنى مع، تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه[2].

ويشترط فيه كما يبدو من التعريف:

١- أن يكون اسمًا لا فعلاً.

٢- أن يكون واقعًا بعد (واو) بمعنى (مع).

٣- أن يكون جملة فعلية أو وصفية.

٤- أن يكون الاسم فضلة، أي: ليس ركنًا في عملية الإسناد.

وثمة فرق بين أن يكون الاسم واقعًا بعد (واو) هي نص في المعية – وذلك ليفيد المصاحبة، أي: مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها عند قيامه بإحداث الفعل – وبين أن يكون واقعًا بعد واو لإفادة المشاركة، أي: مشاركة ما بعد الواو لما قبلها في إحداث الفعل. ومعنى ذلك -كما يوضح الدكتور طه الجندي-: أن المشاركة إيجابية يمارس الطرف الثاني ما يقوم به الطرف الأول، أما المصاحبة فسلبية لا تعني أكثر من مصاحبة الطرف الثاني للأول عند قيامه بفعله»[3].

ومما يدل على المفعول معه في لغة القرآن الكريم قوله تعالى: {يَا قَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللهِ فَعَلَى اللهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ}[4] فـ

---

(1) راجع: د. تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها: ١٩٦.

(2) ابن هشام، أوضح المسالك: ٢/ ٢١٢.

(3) د. طه الجندي، المكونات التركيبية للجملة الفعلية: ١١٣.

(4) من الآية: ٧١ من سورة يونس.

(شركاءكم) يتعين أن تكون مفعولاً معه»؛ لأن ما بعد الواو لا يمكن أن يشارك ما قبلها في الفعل؛ لأن الفعل أجمعوا خاص بالأمور المعقولة لا المحسوسة، قال ابن يعيش إن القراء أجمعوا على قطع الهمزة وكسر الميم، يقال: أجمعت على الأمر وأجمعته، فذهب قوم إلى أنه من هذا الباب (المفعول معه) وذلك؛ لأنه لا يجوز أن يعطف على ما قبله؛ لأنه لا يقال أجمعت شركائي، إنما يقال: جمعت شركائي وأجمعت أمري، فلما لم يجز في الواو العطف جعلوها بمنزلة (مع) مثل: جاء البرد والطيالسة[1].

وذهب بعض النحاة إلى أن شركاءكم مفعول به لفعل محذوف تقديره: واجمعوا شركاءكم بألف الوصل من الفعل (جمع يجمع)، أو على تقدير: ادعوا شركاءكم[2]. والأرجح كما وضح البحث أي: النصب على المعية؛ لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج..

وما قيل في قوله تعالى السابق يقال كذلك في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ}[3] فـ (الإيمان) انتصب على المعية أي: مفعولاً معه؛ لأنه لا يصح أن تكون الواو – هنا – للعطف؛ لأن المعنى لا يستقيم بها، وذلك؛ لأن الإيمان لا يتبوأ، أي: لا يسكن كما تتبوأ الدار.

ورجح بعض النحاة العطف على النصب، وبخاصة إذا كان ممكنا بلا ضعف لا من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ؛ لأنه الأصل[4]، ويمثل ذلك قوله تعالى: {وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ}[5].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ٥٠.

(2) راجع: ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٤١٧. وابن هشام في المغني ٢/ ٤١٥.

(3) من الآية: ٩ من سورة الحشر.

(4) راجع: الصبان، حاشية الصبان: ٢/ ٢٠٣ وما بعدها.

(5) من الآية: ٣٥ من سورة البقرة.

المبحث السادس

التقييد بالحال

الحال قيد لعاملها وصف لصاحبها، وهي دليل على قرينة معنوية هي الملابسة للهيئات[1]، ولفظة الحال يجوز فيها التذكير والتأنيث والأفصح والأرجح في لفظها التذكير، فحال أرجح من (حالة) إلا أن معناها التأنيث، حيث عود الضمير على المؤنث.

تعريف الحال

جاء في شذور الذهب أن الحال: وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه»[2].

وتعريف الحال بأنها فضلة يعني أنه يجوز الاستغناء عنها، وقد يراد بالفضلة ما ليس ركنا في الإسناد، وإن توقف صحة المعنى عليه.

وهذا القيد في تعريف الحال أمر غالب، إذ قد تأتي الحال غير مستغني عنها، وبهذا تصبح عمدة في فهم المعنى، وذلك كما في قوله تعالى: {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاَعِبِينَ}[3] فـ (لاعبين) حال لا يستغنى عنها؛ إذ لو حذفت لاختل المعنى، ومن ثم يكون المقصود: انتفاء خلق السماء والأرض مطلقًا، وهذا مخالف لقرينة المشاهدة.

وفي قوله تعالى:{وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا}[4] وقع قوله سبحانه: (مرحا) قيدًا بالحال، والحال – هنا – لا يستغنى عنها، إذ لوحذفت لكان المقصود هو النهي عن المشي في الأرض، وذلك غير مراد، فالمراد هو النهي عن المشي في الأرض تكبرا وخيلاء.

---

(1) راجع: د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٨.

(2) ابن هشام، شذور الذهب: ٦٩.

(3) الآية: ١٦ من سورة الأنبياء.

(4) من الآية: ٣٧ من سورة الإسراء.

الحال والتضام

تبين من تعريف الحال أنها مبينة لهيئة صاحبها وصاحب الحال قد يكون فاعلاً أو نائب فاعل أو مفعولاً أو اسمًا مجرورًا (بالحرف أو بالإضافة) أو غير ذلك.

ففي قوله تعالى: {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُوا}[1] وقع قوله تعالى: (جميعا) قيدًا بالحال من الفاعل في قوله سبحانه:(اعتصموا) ووقع قيدًا من النائب عن الفاعل كما في قوله تعالى: {يُرِيدُ اللهُ أَن يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا}[2].

وتأتي – كذلك – وصاحبها مفعول به كما في قوله تعالى:: {يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا}[3] فـ (محضرًا) حال من (ما) الموصولة الواقعة مفعولاً.

وقد يجتمع الفاعل والمفعول معا، وتأتي منها الحال قيدًا لعاملها وذلك كما في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلاَ تُوَلُّوهُمُ الأَدْبَارَ}[4]

فـ (زحفا) في الآية قيل: إنها حال من الفاعل، وهو الضمير في قوله (لقيتم) ومن المفعول وهو (الذين) أي: متزاحفين يزحف بعضكم إلى بعض، ويحتمل أن يكون حالا من الفاعل وحده، أو من المفعول به أي على تقدير: وأنتم زحف من الزحوف من الفاعل، وعلى تقدير: لقيتموهم وهم جمع كثير وأنتم قليل[5].

وتأتي الحال – كذلك – من الاسم المجرور بـ (حرف) ويمثله قوله تعالى: {وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ}[6] فـ (نبيًا) وقع قيدًا بالحال من قوله تعالى: (بإسحاق) كما أنها تأتي من الاسم المجرور بالإضافة، وذلك كما في قوله تعالى: {إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا}[7].

---

(1) من الآية: ١٠٣ من سورة آل عمران.
(2) الآية: ٢٨ من سورة النساء.
(3) من الآية: ٣٠ من سورة آل عمران.
(4) الآية: ١٥ من سورة الأنفال.
(5) راجع: أبو حيان، البحر المحيط: ٥/ ٢٩٢.
(6) الآية: ١١٢ من سورة الصافات.
(7) من الآية: ٤ من سورة يونس.

واختلف النحاة حول مجيء القيد (الحال) من المبتدأ أو الخبر[١] والصحيح جواز ذلك، قال تعالى: {وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ}[٢] فـ (كاظمين) وقع قيدًا بالحال من القلوب الواقعة (مبتدأ) خبرها لدى الحناجر. قال أبو حيان: وإنما جمع الكاظم جمع السلامة؛ لأنه وصفها بالكظم الذي هو من فعال العقلاء[٣].

وفي قوله تعالى: {وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً}[٤] جاء القيد من المبتدأ وهو قوله تعالى: (كتاب موسى).

وجاءت – كذلك – مما أصله المبتدأ، وذلك كما في قوله تعالى: {إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ}[٥] فعند ظرف متعلق بمحذوف (حال) من جنات النعيم الواقعة (اسمًا) لإن مؤخرًا، ومن المعلوم أن اسم (إن) أصله المبتدأ أحد ركني الجملة الاسمية.

وكما جاءت الحال من المبتدأ أو مما أصله المبتدأ جاءت من الخبر ومما أصله الخبر، ويمثل للأول قوله تعالى: {هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً}[٦] فـ (آية) حال من الناقة الواقعة خبرًا. والثاني كما في قوله تعالى: {إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُم مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ}[٧] فـ (مصدقًا) حال من رسول الله الواقع خبرًا لـ(إن)، وخبر إن أصله خبر للمبتدأ.

صاحب الحال

والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة؛ لأنه بمثابة المبتدأ المحكوم عليه

---

(1) راجع: الرضي الإستراباذي، شرح الكافية: ٢/ ١٩٩. وكذلك: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٣٠٣.

(2) من الآية: ١٨ من سورة غافر.

(3) أبو حيان، البحر المحيط: ٩/ ٢٤٦.

(4) من الآية: ١٢ من سورة الأحقاف.

(5) الآية: ٣٤ من سورة القلم.

(6) من الآية: ٧٣ من سورة الأعراف.

(7) من الآية: ٦ من سورة الصف.

بالخبر، كما أن الأصل في الحال أن تأتي نكرة[١]، وذلك كما في قوله تعالى: {فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ}[٢].

وقد يأتي صاحب حال نكرة، وذلك كما في قوله تعالى: {وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ}[٣] وذلك على قراءة شاذة لابن أبي عبلة بنصب (مصدق) على أنه حال من كتاب وهو نكرة، والمسوغ لذلك تخصيصه بالجار والمجرور بعده[٤].

أقسام الحال والدلالة

أولاً: تنقسم الحال بحسب التبيين والتأكيد إلى قسمين

المبينة أو المؤسسة، والحال المؤكدة[٥].

الحال المؤسسة

وهي التي تبين هيئة صاحبها، ولا يستفاد معناها بدونها[٦]، والغالب في الحال أن تكون كذلك، وذلك كما في قوله تعالى: {أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ}[٧] فـ (ساجدا وقائما ويحذر الآخرة) أحوال مؤسسة لمعنى جديد لا يفهم من الجملة قبلها ولا يستفاد بدون ذكرها.

الحال المؤكدة

وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها[٨]، وتأتي مؤكدة لشيء في الجملة: عاملها، وصاحبها، ولمضمون الجملة.

---

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان: ٢/ ٢٥٩.
(2) من الآية: ٢١ من سورة القصص.
(3) من الآية: ٨٩ من سورة البقرة.
(4) راجع: لأبي حيان، البحر المحيط: ١/ ٤٨٦.
(5) انظر: لابن هشام، المغني: ٢/ ٥٣٧.
(6) راجع: للسيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٣١٨.
(7) من الآية: ٩ من سورة الزمر.
(8) راجع: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٣١٨.

١- المؤكدة لعاملها: وهي التي لو لم تذكر أفاد عاملها معناها، وهي إما أن تكون مؤكدة لعاملها لفظًا أو معنى، ففي قوله تعالى: {فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا}[1] وقع قوله سبحانه:(ضاحكًا) قيدًا بالحال من فاعل (تبسم) وهي حال مؤكدة لعاملها (معنى)؛ لأن التبسم نوع من الضحك، ومن قال إن التبسم غير الضحك، وأن نبي الله سليمان عليه السلام تجاوز التبسم إلى الضحك[2] جعل ضاحكا حالا مؤسسة؛ لأنها أفادت معنى جديدًا لم يتضمنه العامل.

وفي قوله تعالى: {وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ}[3] قرأ ابن عامر {وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ} برفع الأخيرين فقط. وقرأ الباقون: {وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ} بنصب الجميع[4].

فعلى قراءة الباقين {وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ} تكون (مسخرات) حال منصوبة بالكسرة مؤكدة للعامل الموجود في أول الآية (سخر) [5] وذلك نحو قوله تعالى: {ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ}[6] ويكون المعنى: سخر الله لنا هذه الأشياء جميعا حال كونها مسخرة تحت قدرة الله تعالى وأمره وإذنه.

٢- المؤكدة لصاحبها: وهي الحال التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها[7] ففي قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا}[8] وقع قوله: (جميعا) قيدًا بالحال المؤكدة لصاحبها، وهو (ما) الموصولة في قوله: (ما في الأرض)؛ لأن الاسم الموصول (ما) عام، ومعنى جميعا العموم.

٣- المؤكدة لمضمون الجملة قبلها: وهي الواقعة بعد جملة مكونة من اسمين

---

(1) من الآية: ١٩ من سورة النمل.
(2) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٨/ ٢٢٢.
(3) من الآية: ١٢ من سورة النحل
(4) انظر: محمد كريم راجح (شيخ القراء في الديار الشامية)، القراءات العشرة المتواترة: ٢٦٨.
(5) باجع: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات: ٢/ ٣٥.
(6) من الآية: ٢٥ من سورة التوبة.
(7) انظر: لابن هشام، مغني اللبيب: ٢/ ٥٣٧.
(8) من الآية: ٢٩ من سورة البقرة.

معرفتين جامدين، والحال دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة[١]، ويمثل له قوله تعالى: {وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا}[٢] فقوله (مستقيما) وقع قيدًا بالحال، وذلك لتأكيد مضمون الجملة قبلها، وإنما كانت حالا مؤكدة؛ لأن صراط الله لا يكون إلا مستقيمًا[٣].

ثانيًا: وتنقسم الحال من حيث الدلالة على الزمن إلى: مقارنة ومقدرة ومحكية(٤)، والمستخدم في لغة القرآن الكريم (المقارنة والمقدرة).

١- الحال المقارنة: وهي التي تكون مقارنة لعاملها كما في قوله تعالى {فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ}[٥] فـ (خائف ويترقب) حالان مقارنتان على معنى أن نبي الله موسى عليه السلام كان طول فترة خروجه متلبسًا بالخوف والترقب[٦].

٢- الحال المقدرة: وهي المستقبلة[٧] أو الحال المنتظرة؛ لأن حصولها لا يقترن بعاملها بل يقع بعد فترة تطول أو تقصر من زمن حدوث الفعل، وذلك كما قوله تعالى: {وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ}[٨] فـ (نبيا) حال مقدرة؛ لأن نبي الله إسحاق عليه السلام لم يكن وقت تبشير أبيه به نبيا، بل وقع ذلك مستقبلاً.

أوصاف الحال

وللحال أربعة أوصاف[٩] وهي على النحو التالي:

أولاً: الحال بين الانتقال و اللزوم

إن الغالب في الحال المبينة أن تكون منتقلة، والمراد بالانتقال ألا تكون وصفًا

---

(1) انظر: لابن هشام، شذور الذهب: ٧٠.
(2) من الآية: ١٢٦ من سورة الأنعام.
(3) راجع: لابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٣٣٩.
(4) راجع: ابن هشام في المغني: ٢/ ٥٣٧.
(5) من الآية: ٢١ من سورة القصص.
(6) راجع: الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: ١٢/ ٢٦٤.
(7) راجع: الأزهري، شرح التصريح: ١/ ٣٨٧.
(8) الآية: ١١٢ من سورة الصافات.
(9) راجع: لابن هشام، أوضح المسالك: ٢/ ٢٥٠.

ثابتًا لازمًا، وذلك نحو قولنا: جاء زيد راكبا، فالركوب منتقل؛ لأنه يعتري زيدا ولا يلازمه[١].

وقد تكون الحال ثابتة، نحو قوله: {أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً}[٢] فـ (مفصلاً) وقع قيدًا بالحال، وهي ثابتة؛ لأن التفصيل صفة ملازمة للقرآن الكريم.

وفي قوله تعالى عن نبيه عيسى عليه السلام: {وَالسَّلاَمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا}[٣]، وقع قوله: (حيًا) قيدًا بحال لازمة غير منتقلة؛ لأن البعث يلازم الحياة. وهي – أيضًا – مؤكدة لعاملها (أبعث).

ثانيًا: الحال بين الاشتقاق والجمود

والغالب في الحال أن تكون مشتقة، وتقع جامدة، ومؤولة بالمشتق وغير مؤولة.

١- الحال الجامدة المؤولة بالمشتق: وذلك كما في قوله تعالى: {مَا لَكُمْ لاَ تَرْجُونَ لِلّهِ وَقَارًا.وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا} فـ (أطوارا) حال جامدة مؤولة بالمشتق أي خلقكم تارات، متنقلين من حال إلى حال أخرى[٤]، وكذلك في قوله تعالى: {قَالَ يَا بُشْرَى هَذَا غُلاَمٌ وَأَسَرُّوهُ بِضَاعَةً}[٥] فـ (بضاعة) حال جامدة مؤولة بالمشتق، قال أبو حيان: وانتصب (بضاعة) على الحال أي: متجرًا لهم ومكسبًا[٦].

٢- الحال الجامدة غير المؤولة بالمشتق:

ومنها الحال الموصوفة، نحو قوله تعالى: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ}[٧] حيث وقع قوله: (قرآنًا) قيدًا بالحال الجامدة غير المؤولة بالمشتق، وهي موصوفة بلفظ (عربيا) وبعض النحاة أطلق على هذه الحال (الحال الموطئة)، قال ابن الأنباري: قرآنا منصوب على الحال من الهاء في (أنزلناه) و(عربيًا) حال أخرى،

---

(1) انظر: للسيوطي، الهوامع: ٢/ ٢٩٤.
(2) من الآية: ١١٤ من سورة الأنعام.
(3) الآية: ٣٣ من سورة مريم.
(4) راجع: الزمخشري، الكشاف: ٤/ ١٦٢.
(5) من الآية: ١٩ من سورة يوسف.
(6) أبو حيان، البحر المحيط: ٦/ ٢٥٢.
(7) الآية: ٢ من سورة يوسف.

ويجوز أن يكون قرآنًا توطئة للحال و(عربيًا) هو الحال.[١].

وفي ذلك قال الرضي: فمن الأحوال التي جاءت غير مشتقة الحال الموطئة، وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفًا بها»[٢].

ومنها – أيضًا – الحال التي تكون أصلاً لصاحبها، وذلك كما في قوله تعالى: {قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا}[٣] فقوله: (طينًا) وقع قيدًا بحال جامدة غير مؤولة بالمشتق، وهي أصل لصاحبها، وهو الضمير المقدر في (خلقت) أي: (لمن خلقته) طينًا[٤].

وتأتي – أيضًا – الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق، وهي فرع لصاحبها، وذلك كما في قوله تعالى: {وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا}[٥] قال أبو حيان: وانتصب (بيوتا) على أنها حال مقدرة إذ لم تكن الجبال وقت النحت (بيوتًا) كقولك: ابر لي هذه اليراعة قلما»[٦].

ثالثًا: الحال مصدرًا

الأصل في الحال أن تكون وصفًا، وهو ما دل على معنى وصاحبه كقائم ومضروب وحسن، فوقوعها مصدرا خلاف الأصل، إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى.

وقد ذهب أكثر النجاة إلى أن كثرة مجيء الحال مصدرًا منكرًا في جملة صالحة من كلام العرب، فقد روي عنهم أنهم كانوا يقولون: قتلته صبرًا، وأتيته ركضا، ولقيته فجأة، وكلمته مشافهة، وطلع علينا بغتة، وأعرب النحاة المصدر الذي على هذا النحو حالاً على تأويله بالوصف فأولوا صبرًا بمصبورًا، وركضًا براكضًا، ومشافهة بمتشافهين، ولكنهم منعوا القياس عليه لمجيئه على خلاف الأصل، وذلك إجماع

---

(1) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٣٢.
(2) الرضي، الاستراباذي، شرح الكافية: ١/ ٢٠٧ وما بعدها.
(3) من الآية: ٦١ من سورة الإسراء.
(4) انظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن: ٢/ ٩٣.
(5) من الآية: ٧٤ من سورة الأعراف
(6) أبو حيان، البحر المحيط: ٥/ ٩٤.

البصريين والكوفيين. وشذ المبرد فقال: يجوز القياس[١]. ومنعًا للإطالة أقول: إن الخلاف في القياس على مثل هذا أو عدمه لا طائل من ورائه ما دام أنه كثر مجيء الحال مصدرا نكرة في كلام العرب وفي لغة القرآن الكريم، حتى إن أبا حيان قال: وهو أكثر من وروده نعتا[٢] يعني الحال مصدرًا.

ومما يدل على مجيء القيد (الحال) مصدرًا مؤولاً باسم الفاعل قوله تعالى: {وَلاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا}[٣] فـ (خوفًا وطمعًا) قيدان منصوبان على الحالية، وقد جاء مصدرين مؤولين باسم الفاعل، أي: خائفين وطامعين.

وفي قوله تعالى: {وَقَالُوا أَإِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا}[٤] دليل على مجيء القيد (الحال) مصدرًا مؤولاً باسم المفعول. قال أبو حيان: وخلقًا حال، وهو في الأصل مصدر أطلق على المفعول، أي: مخلوقًا[٥]..

رابعًا: الحال معرفة

الأصل في الحال أن تكون نكرة؛ لأنها بمثابة الخبر المحكوم به على المبتدأ.

وبمقتضى ذلك يرى البحث – كما يوضح الدكتور طه الجندي: أن ما جاء من الأمثلة التي وردت ولفظ الحال منها معرفة بأن معناها على التنكير في الاستعمال، وهذا ما عول عليه المتقدمون حين أولوها بلفظ النكرة، ومن ثم فإن موقف الحال من التعريف والتنكير هو لزوم تنكيره[٦].

وقد جاءت الحال في لغة القرآن الكريم معرفة بالإضافة إلى الضمير، ومعرفة

---

(1) راجع: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٢٩٨ وما بعدها.
(2) المصدر السابق: ٢/ ٢٩٨.
(3) من الآية:٥٦ من سورة الأعراف.
(4) الآية: ٤٩ من سورة الإسراء.
(5) أبو حيان، البحر المحيط: ٧/ ٥٩.
(6) د. طه الجندي، ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني: ٢٨٧. رسالة دكتوراه بدار العلوم.

بـ (أل). قال تعالى: {وَإِذَا ذُكِرَ اللهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ}[١] فـ (وحده) في الآية وقع قيدًا بالحال، وللنحاة آراء في إعرابها، ومنها رأي سيبويه، فـ (وحده) عنده اسم موضوع موضع المصدر يعرب حالاً[٢]، وكأنك حين تقول: جاء زيد وحده فقد قلت: جاء زيد إيحادًا أي: متوحدًا، والمعنى منفردًا.

ومنه – أيضًا – قوله تعالى: {أَهَؤُلاَءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ}[٣] فـ (جهد) في الآية وقع قيدًا بالحال منصوبًا، وهو معرفة بالإضافة إلى لفظ (أيمان) المضاف إلى ضمير الغائبين.

وفي قوله تعالى: {يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنهَا الأَذَلَّ}[٤] دليل على مجيء القيد (الحال) معرفة بـ (أل) وذلك على قراءة الحسن وابن أبي عبلة: (لنخرجن الأعز منها الأذل بالنون في (نخرجن) ونصب الأعز والأذل، فيكون الأعز مفعولاً به، والأذل حالاً معرفة مؤولة بالنكرة، أي: ذليلاً[٥].

الحال بين الإفراد والتركيب

وتأتي الحال مقيدة للجملة مفردة وجملة وشبه جملة. فالحال المفردة كما في قوله تعالى: {لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لاَ تَخَافُونَ}[٦] فـ (آمنين ومحلقين ومقصرين) أحوال مفردة مقيدة للجملة (لتدخلن).

وفي قوله تعالى: {وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ}[٧] نلحظ أن الحال فرادى أشار إلى تجردهم مما حرصوا عليه وآثروه في الدنيا من الأموال والأولاد والشركاء، حيث تركوا ذلك كله وراء ظهورهم، وصاروا اليوم فرادى، وهذا يشعر بهول الموقف وعظم ذلك اليوم.

---

(1) من الآية: ٤٥ من سورة الزمر.
(2) راجع: سيبويه في الكتاب: ١/ ٣٧٧ وما بعدها.
(3) من الآية: ٥٣ من سورة المائدة.
(4) من الآية: ٨ من سورة المنافقون.
(5) راجع: أبو حيان، البحر المحيط: ١٠/ ١٨٣.
(6) من الآية: ٢٧ من سورة الفتح.
(7) من الآية: ٩٤ من سورة الأنعام.

وتأتي الحال جملة اسمية أو فعلية، ويشترط في جملة الحال أن تشتمل على رابط، وهو الواو، أو الضمير، أو الضمير والواو معا.

فيمثل لمجيء الحال جملة اسمية قوله تعالى: {قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَّخَاسِرُونَ}[1] وقوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ}[2] فجملة (وهم ألوف) حال والرابط فيها الواو والضمير معًا.

ويمثل لمجيء الحال جملة فعلية قوله تعالى: {فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ}[3] فجملة (ولم يعقب) جملة فعلية حالية والرابط فيها الواو والضمير المستتر في (يعقب) وقوله تعالى: {يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا. يَتَخَافَتُونَ بَيْنَهُمْ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ عَشْرًا}[4] فجملة (يتخافتون) جملة الحال فعلها مضارع والرابط فيها واو الجماعة.

أما مجيء الحال جملة فعلية (فعلها ماض) فحوله خلاف. فعند البصريين لا يجوز ذلك إلا إذا سبق الفعل بـ (قد)، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا دون أن يسبق بـ (قد) واحتجوا بقوله تعالى: {أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ}[5] حيث وقعت جملة (حصرت) في موضع الحال، والتقدير: (حصرة صدورهم) [6] والدليل قراءة من قرأ (أو جاءكم حصرة) وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي والمفضل بن عاصم[7].

وفي لغة القرآن الكريم ورد الحال جملة فعلية (فعلها ماض) غير مسبوق بـ (قد) يمثله قوله تعالى: {وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ}[8]، وقوله تعالى: {الَّذِينَ قَالُوا

---

(1) الآية: ١٤ من سورة يوسف.
(2) من الآية: ٢٤٣ من سورة البقرة.
(3) من الآية: ١٠ من سورة النمل.
(4) الآيتان: (١٠٢-١٠٣) من سورة طه.
(5) من الآية: ٩٠ من سورة النساء.
(6) راجع: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: ١/ ٤٧٩.
(7) انظر: لابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: م الثانية والثلاثون ١/ ٢٥٢ – ٢٥٣
(8) من الآية: ١٠٠ من سورة الأنعام.

لإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا}[١] وجاء ماضيًا مقترنًا بـ (قد) قال تعالى: {وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا}[٢].

لهذا يرى البحث – وهو ما ذهب إليه كل من الدكتور عبد العال سالم والدكتور أحمد مكي الأنصاري – أن جواز مجيء الحال مطلقًا من الفعل الماضي، مقيدًا بـ (قد) أو غير مقيد أولى من المنع[٣]. وهذا يعطي القاعدة النحوية قوة كبرى كما يعطيها صفة الشمول، وبخاصة أنه قد ورد في الاستعمال القرآني ما يدل عليه، وإن كان على غير قراءة الجمهور؛ لأنه كما قال صاحب الاقتراح: كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترًا أم آحادًا أم شاذًا[٤] وعلى صعيد آخر ذهب الدكتور طه الجندي – إبان حديثه عن التراكيب المقاربة في ضوء كتاب الأصول – إلى أن هذا التركيب – (حصرت صدورهم) في قوله تعالى السابق، وما ماثله من التراكيب العربية – تركيب مقارب، وليس أصوليًا، أي: وسطا بين الصحة المطلقة والفساد المطلق[٥].

وكما جاءت الحال مقيدة للجملة مفردة وجملة جاءت كذلك شبه جملة ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، ويمثل لمجيئها ظرفًا قوله تعالى: {مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ}[٦].

وكذلك قوله تعالى: {وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا}[٧]

---

(1) من الآية: ١٦٨ من سورة آل عمران.

(2) الآية: ١١١ من سورة طه.

(3) راجع: د. عبد العال سالم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ١١٣، القاهرة المكتبة الأزهرية، بدون، والدكتور أحمد مكي الأنصاري، نظرية النحو القرآني: ١٢٤. القاهرة مكتبة الآداب. بدون.

(4) السيوطي: الاقتراح في أصول النحو: ١٧. حيدرآباد، مطبعة دائرة المعارف النظامية. ط الأولى١٣١٠هـ.

(5) د. طه الجندي، بحث التراكيب المقاربة في ضوء كتاب الأصول: ١/ ٤٧٩ وكذلك ١/ ٤٤٩. كتاب المؤتمر الثالث للعربية والدراسات النحوية العربية بين نحو الجملة ونحو النص جامعة القاهرة كلية دار العلوم.

(6) من الآية: ٢٥٥ من سورة البقرة.

(7) الآية: ٢٣ من سورة الإسراء.

ولعلنا نلمح ما يضفيه القيد (عندك) – وهو في موضع الحال – من معاني وفوائد جليلة؛ إذ إنه يلفت نظر الابن – دومًا – إلى تلك المسئولية التي تلقى على عاتقه تجاه أبويه عند الكبر. ومن المعلوم أن الكبر أمر نسبي، فليست هناك سن محددة له، ومن ثم فإن الآية الكريمة قيدت بلوغ الكبر بكونه عندك وكأنها بهذا القيد قد وكلت إلى الابن بإحساسه تقدير هذا الأمر، ومن ثم يظل وجدانه مغمورًا بمشاعر الخوف والإشفاق نحوهما[1].

ويمثل لمجيء الحال جارًا ومجرورًا قوله تعالى: {تِلْكَ آيَاتُ اللهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ}[2] حيث وقع قوله تعالى قيدًا بالحال بالحق وذلك لبيان هيئة صاحبها آيات الله.

الحال والرتبة

الأصل في الحال أن تأتي متأخرة عن عاملها وصاحبها، إلا أنه يجوز أن تتقدم على صاحبها كما أنها تتقدم على عاملها[3].

أولاً: الحال وصاحبها

يجوز تقديم الحال على صاحبها إذا لم يضر، ففي نحو: دعا زيد مخلصا يجوز تقديم الحال على صاحبها، فيقال: دعا مخلصا زيد.

ويمثل لتقديمها جوازا قوله تعالى: {لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ}[4] فـ (عند) ظرف يحتمل أن يكون حالا من جنات، فتقدمت على صاحبها.

تتأخر الحال عن صاحبها وجوبًا، كأن تكون محصورة بـ (إلا) كما في قوله تعالى: {وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ}[5].

---

(1) انظر: د. حسن طبل، محاضرات في علم المعاني: ١٤٢. القاهرة. مكتبة عابدين. بدون.
(2) من الآية: ٢٥٢ من سورة البقرة.
(3) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٣٠٦.
(4) من الآية: ١٥ من سورة آل عمران.
(5) من الآية: ٥٦ من سورة الكهف.

ثانيًا: الحال وعاملها

للحال معا عاملها ثلاث حالات[١].

الأولى: جواز تقديم العامل وتأخره بشرط أن يكون فعلاً متصرفًا أو صفة تشبه الفعل المتصرف، والمراد بها ما تضمن معنى الفعل وحروفه، وقبل التأنيث والتثنية والجمع كـ (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة).

ويمثل تقديم الحال على عاملها جوازا وهو فعل متصرف قوله تعالى: {**خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ**}[٢] فـ (خشعا) في الآية على قراءة أكثر السبعة، و كذا (خاشعا) على قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي وقع قيدًا بالحال من (الواو) في (يخرجون) [٣] والعامل في الحال (يخرجون) وجاز تقديم الحال عليه لأنه فعل متصرف. وقرأ أبي وابن مسعود (خاشعة) [٤].

الثانية: أن تتقدم الحال على عاملها وجوبًا إذا كانت من الأشياء التي لها الصدارة نحو (كيف)، وذلك كما في قوله تعالى: {**كَيْفَ يَهْدِي اللهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ**}[٥] فـ (كيف) اسم استفهام في محل نصب حال مقدمة على عاملها (وجوبًا) وهو (يهدي) لأن الاستفهام له الصدارة.

الثالثة: أن تتأخر الحال عن عاملها وجوبًا، وذلك في مسائل منها.

أن يكون العامل لفظًا مضمنًا معنى الفعل دون حروفه كـ (إن وأخواتها وأسماء الإشارة وحروف التنبيه والظرف والجار والمجرور) [٦].

ففي قوله تعالى: {**فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا**}[٧] تأخرت الحال (خاوية) عن عاملها وجوبًا؛ لأن العامل فيها اسم الإشارة (تلك) وهو عامل معنوي.

---

(1) انظر: لابن هشام، أوضح المسالك: ٢/ ٢٧١.
(2) الآية: ٧ من سورة القمر.
(3) راجع: لمكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٢٩٧.
(4) راجع: أبو حيان، البحر المحيط: ١٠/ ٣٦-٣٧.
(5) من الآية: ٨٦ من سورة آل عمران.
(6) راجع: الصبان، حاشية الصبان: ٢/ ٢٦٩.
(7) من الآية: ٥٢ من سورة النمل.

وقوله تعالى: {هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً}[1] فـ (آية) حال متأخرة وجوبًا؛ لأن العامل فيها اسم الإشارة، وهو عامل معنوي لتضمنه معنى الفعل (أشير) دون حروفه. وقال أبو حيان: العامل فيها (ها) من معنى التنبيه أو اسم الإشارة بما فيه معنى الإشارة، أو فعل مضمر تدل عليه الجملة، كأنه قيل: انظروا إليها في حال كونها آية[2].

الحذف بين عامل الحال وصاحبها

١- عامل الحال: يجوز حذف عامل الحال، وذلك إذا دل عليه دليل وذلك كما في قوله تعالى: {أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ.بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ}[3] فـ (قادرين) حال عاملها محذوف تقديره: بلى نجمعها قادرين، وهي حال من الفاعل في نجمعها.

كما أنه يحذف وجوبًا إذا كانت الحال مؤكدة لمضمون جملة قبلها كما في قوله تعالى: {وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ}[4] فـ (مصدقًا) حال مؤكدة، والعامل فيها محذوف وجوبًا.

٢- صاحب الحال: ويحذف جوازًا ووجوبًا. أما حذفه جوازًا فيكون مع العامل المحذوف جوازا، وذلك كما في قوله تعالى: {فِطْرَتَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لاَ تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ.مُنِيبِينَ إِلَيْهِ}[5] فـ (منيبين) حال من الضمير المحذوف في الفعل المحذوف الناصب لفطرة والتقدير: الزموا فطرة الله حال كونكم منيبين إليه[6].

ويحذف وجوبًا إذا كانت الحال مؤكدة لمضمون جملة، كما في قوله تعالى: {كَلاَّ

---

(1) من الآية: ٧٣ من سورة الأعراف.
(2) أبو حيان، البحر المحيط: ٥/ ٩٥.
(3) الآيتان: ٣-٤ من سورة القيامة.
(4) من الآية: ٣١ من سورة فاطر.
(5) الآيتان: ٣٠-٣١ من سورة الروم.
(6) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٣٨٩.

﴿إِنَّهَا لَظَى.نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى﴾[1] فـ (نزاعة) حال مؤكدة، والعامل فيها وصاحبها محذوفان وجوبًا، وهما من معنى الجملة[2].

حذف القيد (الحال)

ويجوز حذف الحال نفسها إذا كانت قولا أغنى عنه المقول[3]، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ.سَلاَمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾[4] أي: قائلين ذلك.

(1) الآيتان: ١٥-١٦ من سورة المعارج.
(2) راجع: لابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٤٦١.
(3) راجع: ابن هشام، مغني اللبيب: ٢/ ٧٢٩.
(4) الآيتان: ٢٣-٢٤ من سورة الرعد.

المبحث السابع

التقييد بالتمييز

التفسير أو التوضيح مطلبان تبحث عنهما قريحة العقل، التي من شأنها التدبر والتفكر في كل ما يعتورها، وبخاصة إذا كان المتدبر أو المتفكر فيه مبهما يحتاج إلى إجلاء.

ولاشك – كما يوضح الدكتور تمام حسان –: أن الإبهام عموم وأن التقييد تخصيص لهذا العموم، وما دام التفسير يزيل الإبهام فهو تخصيص يزيل العموم[1].

والمبهم الذي يفسره التمييز يشمل الأعداد والمقادير وما يشبه المقادير، ويفسر كذلك النسبة المبهمة التي تكون بين المسند والمسند إليه أي: بين الفعل والفاعل، أو المبتدأالخبر، أو معنى التعدية، أي: التي بين الفعل والمفعول.. والتمييز يأتي في صورة بسيطة هي المفرد؛ إذ لا تمييز جملة.

المصطلح، والتعريف

والتمييز مصدر للفعل ميز، ويسمى أحيانا التفسير أو التبيين أو المفسر أو المميز، والأشهر عند النحاة التمييز[2].

ويعرفه ابن هشام بأنه: اسم نكرة فضلة يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة[3].

أقسام التمييز

قسم نحاتنا القيد (التمييز) باعتبار المميز إلى قسمين: تمييز الذات وتمييز النسبة.

أولاً: تمييز الذات

ويسمى تمييز المفرد، وهو أنواع منها:[4]

---

(1) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: ص١٩٩.
(2) راجع: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٣٦٦.
(3) ابن هشام، شذور الذهب:ص٧٢.
(4) راجع: لابن هشام، أوضح المسالك: ٢/ ٢٩٨.

١- أن يكون المميز المبهم عددا. ففي قوله تعالى: {إِذْ قَالَ يُوسُفُ لأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا}[١] وقع قوله: (كوكبًا) قيدًا بالتمييز والغرض من هذا التقييد رفع الإبهام وتوضيح الغموض المتمثل في المميز العدد (أحد عشر) ويتضح ذلك في قوله تعالى: {إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا}[٢] حيث وقع (شهرًا) قيد بالتمييز لرفع الإبهام وكذا توضيح الغموض، ومنه – أيضًا – قوله تعالى: {إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً}[٣].

٢- أن يكون المميز من ألفاظ المقادير كالمساحة والكيل والوزن، وما يشبهها قال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا}[٤] فـ(ذهب) وقع قيدًا بالتمييز، والمميز شبيه بالمقدار، وهو قوله (ملء الأرض) المسند إليه في الجملة.

٣- إذا وقع التمييز بعد ما يدل على مماثلة أو مغايرة، فيمثل الأول قوله تعالى: {وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا}[٥] فـ (مددًا) وقع قيدًا بالتمييز بعد لفظ (مثل) ويمثل للثاني: {أَفَغَيْرَ اللهِ أَبْتَغِي حَكَمًا}[٦] فـ (حكمًا) وقع قيدًا بالتمييز بعد ما يدل على المغايرة.

ثانيًا: تمييز النسبة

ويسمى تمييز الجملة، وهو يرفع إبهاما (إبهام نسبة) والنسبة المبهمة هي نسبة بين الفعل والفاعل، أو بين الفعل والمفعول، أو النسبة المبهمة بين المبتدأ والخبر[٧] وله صور متعددة منها:

١- أن يكون التمييز محولاً عن الفاعل، وذلك كما في قوله تعالى: {قَالَ رَبِّ إِنِّي

---

(1) من الآية: ٤ من سورة يوسف.
(2) من الآية: ٣٦ من سورة التوبة.
(3) من الآية: ٢٣ من سورة ص
(4) من الآية: ٩١ من سورة آل عمران
(5) من الآية: ١٠٩ من سورة الكهف
(6) من الآية: ١١٤ من سورة الأنعام
(7) راجع: للسيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٣٤٠.

وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا}[١] وقوله تعالى: {رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا}[٢].

٢- أن يكون محولاً عن المفعول. كما في قوله تعالى: {وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا}[٣] وقوله تعالى: {وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا}[٤].

٣- أن يكون التمييز محولاً عن المبتدأ كما في قوله تعالى: {وَاللهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلاً}[٥] وقوله تعالى: {أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا}[٦] حيث وقع قوله: (مالاً، ونفرًا) قيدين بالتمييز لتوضيح النسبة المبهمة الملحوظة بين المبتدأ والخبر.

وثمة نوع رابع، وهو تمييز النسبة المبهمة مطلقًا، أي غير محول، وذلك كما في قوله تعالى: {قَالَ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلاَّ كَمَا أَمِنتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِن قَبْلُ فَاللهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ}[٧].

فـ (حافظا) في الآية – على قراءة حفص – وقع قيدًا بالتمييز على الأرجح، إذ إن إعرابه حالا على رأي الزمخشري[٨] ليس بجيد؛ لأن إعرابه حالاً فيه تقييد للخيرية بحال الحفظ فقط[٩].

ومن الواضح أن هذه القراءة (حافظًا) باسم الفاعل جاءت مناسبة[١٠] لما قاله بنو نبي الله يعقوب عليه السلام: {وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}[١١].

وقرأ شعبة (حفظًا) [١٢] بالمصدر الدال على الفعل، وإعرابه تمييز كذلك[١]

---

(1) من الآية: ٤ من سورة مريم.
(2) من الآية: ٧ من سورة غافر.
(3) من الآية: ١٢ من سورة القمر.
(4) من الآية: ٢٨ من سورة الجن.
(5) من الآية: ٨٤ من سورة النساء.
(6) من الآية: ٣٤ من سورة الكهف.
(7) الآية:٦٤ من سورة يوسف.
(8) راجع: الزمخشري، الكشاف: ٣/ ٣٣١.
(9) انظر: أبي حيان، البحر المحيط: ٦/ ٢٩٥.
(10) راجع: أبو زرعة، حجة القراءات: ٣٦٢.
(11) من الآية: ٦٣ من سورة يوسف.
(12) قرأ حمزة والكسائي وحفص وخلف العاشر (حافظا). والباقون: (حفظا). راجع: ابن

والتقدير: فالله خير حفظًا. وأن هذا القراءة – كذلك – مناسبة لما قاله بنو نبي الله يعقوب عليه السلام: {وَنَحْفَظُ أَخَانَا}[٢].

❖ التمييز والصيغة

الصيغة من القرائن اللفظية التي تتضافر مع القرائن الأخرى في تحديد الباب. والتمييز من حيث الصيغة يجب أن يكون نكرة جامدا وهو الأصل[٣]. وفي لغة القرآن الكريم كذلك إلا مع الفعل (كفى) فقد ورد التمييز بعده مشتقا. وذلك كما في قوله تعالى: {اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا}[٤] فـ (حسيبا) منصوب على التمييز وهو وصف على وزن (فعيل) بمعنى فاعل، أي: محاسبا[٥].

وكذلك قوله تعالى: {وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا}[٦] فـ (شهيدًا) تعرب تمييزًا وقد تعرف حالاً[٧].

حذف التمييز

وفي لغة القرآن الكريم يحذف القيد التمييز شريطة أن يدل عليه دليل.

ومن ذلك قوله تعالى: {عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ}[٨] فتمييز: (تسعة عشر) في الآية محذوف تقديره: ملكًا أو خازنًا.

وقوله تعالى: {إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ}[٩] فتمييز (عشرون) في الآية محذوف تقديره: مقاتلاً وكذا تمييز مائتين، إذا لو جيء به لقيل: مائتي رجل.

الجزري، النشر: ٣/ ١٢٧.

(1) راجع: لمكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات: ٢/ ٦٤.

(2) من الآية: ٦٥ من سورة يوسف.

(3) انظر: الصبان، حاشية الصبان: ٢/ ٣٠١.

(4) الآية: ١٤ من سورة الإسراء.

(5) راجع: أبو حيان، البحر المحيط: ٢/ ٧٧.

(6) من الآية: ٧٩ من سورة النساء.

(7) انظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن: ١/ ١٦٨.

(8) الآية: ٣٠ من سورة المدثر.

(9) من الآية: ٦٥ من سورة الأنفال.

وفي قوله تعالى: {أُولَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ}[1] دليل على حذف القيد «تمييز النسبة وذلك لدلالة الكلام عليه. قال أبو حيان: حذف التمييز، وتقديره: (بل هم أضل) طريقًا منهم، ويبين هذا قوله تعالى: {إِنْ هُمْ إِلاَّ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً}[2][3].

(1) من الآية: ١٧٩ من سورة الأعراف.
(2) من الآية: ٤٤ من سورة الفرقان.
(3) أبو حيان، البحر المحيط: ٥/ ٢٣٠.

المبحث الثامن

التقييد بالاستثناء

يعد الاستثناء وسيلة من وسائل تقييد الجملة؛ لأنه إخراج من علاقة الإسناد، والإخراج قرينة معنوية دالة على باب الاستثناء[1].

والمستثنى المنصوب دون سواه يعد مقيدًا تطول به الجملة الفعلية وتمتد؛ لأنه كما يقول ابن يعيش: صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول، وحقيقته تخصيص صفة عامة، فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء[2] أما ما عداه فيدخل تحت أنواع أخرى من التقييد.

تعريفه

وبمقتضى ذلك كان تعريف النحاة للاستثناء بأنه: الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً[3].

هذا، وقد تعددت أدوات الاستثناء، فمنها الحرف فقط وهو (إلا) ومنها الاسم فقط، وهو (غير وسوى)، ومنها الفعل فقط وهو (ليس ولا يكون) ومنها ما هو مشترك بين الفعلية والحرفية، ويقصد به (خلا وعدا وحاشا)[4].

وبعد.. فسيعرض البحث – تبعًا لما ورد في لغة القرآن – لقضايا المستثنى (بإلا) مقتصرا في ذلك على صورتي الكلام (التام المثبت والتام المنفي).

أولاً: التام المثبت

قرر نحويونا في مطولاتهم أنه إذا كان المستثنى مؤخرًا والكلام تامًا موجبًا – والمراد بالتام أن يكون المستثنى منه مذكورًا، وبالإيجاب ألا تشتمل الجملة على نفي أو نهي أو استفهام، وسواء أكان الكلام متصلاً، وهو ما كان فيه المستثنى بعضًا

---

(1) انظر: د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٩.
(2) ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ٧٥ وما بعدها.
(3) انظر: الصبان، حاشية الصبان: ٢/ ٢٠٨.
(4) راجع: لابن هشام، شذور الذهب: ٧٣.

محكوما عليه بنقيض ما قبله، أم منقطعًا وهو بخلافه – فإنه في هذه الحالة يجب نصب المقيد (المستثنى)[١].

فالكلام في قوله تعالى: {فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ}[٢] تام موجب، والمستثنى منه (واو) الجماعة، وهو أحد ركني الإسناد في الجملة، والمستثنى (قليلا) قيد الجملة جاء منصوبا. وهذه هي قراءة السبعة، وقرأ عبد الله وأبي والأعمش إلا (قليل) بالرفع، ووجهه عند الزمخشري أنه لوحظ فيه معنى النفي كأنه قيل: فلم يصيبوه إلا قليل فأول الموجب بغير الموجب[٣].

أما أبو حيان فقد ذهب إلى أنه: إذا تقدم موجب جاز في الذي بعد (إلا) وجهان: أحدهما: النصب على الاستثناء، وهو الأفصح، والثاني: أن يكون ما بعد إلا تابعًا لإعراب المستثنى منه[٤].

ومثله – كذلك – قوله تعالى: {ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنكُمْ}[٥] وفي ذلك يقول العكبري: النصب على الاستثناء المتصل هو الوجه، وقرئ بالرفع شاذا، ووجهه أن يكون بفعل محذوف، كأنه قيل: امتنع قليل، ولا يجوز أن يكون بدلا؛ لأن المعنى يصير ثم تولى قليل..[٦].

ومثله – كذلك – قوله تعالى: {فَسَجَدَ الْمَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ.إِلاَّ إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ}[٧].

وقد اختلف العلماء في توجيه نوع الاستثناء في الآية. فقيل هو متصل وهو قول الجمهور وابن مسعود وابن عباس وابن المسيب وغيرهم، فعلى هذا التوجيه يكون (ملكًا) ثم أبلس، وغضب عليه، ولعن؛ فصار شيطانًا. وقيل الاستثناء

---

(1) راجع في ذلك: لابن هشام، أوضح المسالك: ٢/ ٢٢٥.
(2) من الآية: ٢٤٩ من سورة البقرة.
(3) راجع: الزمخشري، الكشاف: ١/ ٣٨١.
(4) أبو حيان: البحر المحيط: ٢/ ٥٨٩.
(5) من الآية: ٨٣ من سورة البقرة.
(6) العكبري، إملاء ما من به الرحمن: ١/ ٤٧.
(7) الآيتان: ٧٣-٧٤ من سورة ص.

منقطع، وأن إبليس هو أبو الجن كما أن آدم عليه السلام أبو البشر، ومن ثم لم يكن ملكا، وهو قول أبي زيد والحسن وغيرهما[١] ومما يدل على ذلك قوله تعالى في آية أخرى، وهي: {وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ}[٢].

ثانيًا: التام المنفي

كما أنه استقر لدى نحاتنا – أيضًا – أنه إذا كان المستثنى مؤخرا والكلام تاما غير موجب، أي منفيا، والاستثناء متصلا يجوز – عندئذ – في المستثنى وجهان أحدهما – وهو الأرجح – إتباع المستثنى للمستثنى منه في إعرابه بدل بعض من كل، هذا عند البصريين، أما الكوفيون فيعربونه عطف نسق[٣].

والثاني: النصب على الاستثناء، وهو عربي جيد[٤] كما في قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ}[٥] حيث وقع قوله تعالى قيدًا بالمستثنى (قليل) وذلك على قراءة ابن عامر وحمزة (قليلا) بالنصب على الاستثناء، وقرأ السبعة برفع (قليل) على أنه بدل من المسند إليه (الواو) في فعلوه. وبهذا التوجيه يعد قيدًا بالتبعية.

ويمثل له – كذلك – بعد النهي قوله تعالى: {فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ}[٦] فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو (امرأتك) بالرفع وهو بدل من أحد، وقرأ باقي السبعة بالنصب على الاستثناء، وذلك من الإيجاب في قوله (فأسر بأهلك).

قال مكي بن أبي طالب: ولا يجوز في المرأة على هذا إلا النصب إذ جعلتها

---

(1) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ١/ ٢٤٧ وما بعدها.
(2) من الآية: ٥٠ من سورة الكهف.
(3) راجع: الأزهري في شرح التصريح: ١/ ٣٥١.
(4) انظر: للسيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٢٥٨.
(5) من الآية: ٦٦ سورة النساء.
(6) من الآية: ٨١ من سورة هود.

مستثناة من الأهل، وإنما حسن الاستثناء بعد النهي؛ لأنه كلام تام، كما أن قولك: جاءني القوم كلام تام، ثم تقول: إلا زيد، فتستثني وتنصب[١].

وإذا كان المستثنى مؤخرًا، والكلام قبل (إلا) تاما غير موجب، والاستثناء منقطعا فالحجازيون يوجبون فيه النصب[٢]، وعلى لغتهم قرأ السبعة بالنصب في قوله تعالى: {وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا}[٣] و(اتباع) منصوب على الاستثناء المنقطع مما قبله على قول الجمهور. وقال العكبري: (إلا اتباع الظن) استثناء من غير الجنس[٤].

دلالة الاستثناء

وقبل أن يختم البحث حديثه عن مبحث الاستثناء أود أن أشير إلى أن ثمة معاني دلالية وأغراض تكمن وراء تقييد الجملة بالمستثنى، ومن هذه المعاني الدلالية ما يلي:

١- إظهار عجز الشيطان، وهذا واضح من قوله تعالى على لسان إبليس: {قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ.إِلاَّ عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ}[٥] وقوله تعالى: {قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلاَّ قَلِيلاً}[٦].

٢- بيان المحرم والمحلل، ويبدو هذا من قوله تعالى: {وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلاَّ مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ}[٧].

٣- تحديد العدد، ويتضح هذا من قوله تعالى: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ

---

(1) مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٤١٣.
(2) راجع: لابن هشام، أوضح المسالك: ٢/ ٢٢٩.
(3) من الآية: ١٥٧ من سورة النساء.
(4) العكبري، إملاء ما من به الرحمن: ١/ ٢٠١.
(5) الآيتان: ٣٩-٤٠ من سورة الحجر.
(6) الآية: ٦٢ من سورة الإسراء.
(7) من الآية: ١٤٦ من سورة الأنعام.

فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ}[1].

٤- وتقيد الجملة بالاستثناء ليفرق بين المؤمنين والكافرين، وذلك كما في قوله تعالى: {قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ.إِلاَّ آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ.إِلاَّ امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ}[2].

٥- وتقيد الجملة بالاستثناء لبيان ما هو ظاهر وما هو خفي، وذلك كما في قوله تعالى: {مَن كَفَرَ بِاللهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ}[3] فـ (من) في قوله (من أكره) مستثنى متصل؛ لأن الكفر يكون بالقول من غير اعتقاد، وقيل هو منقطع؛ لأن الكفر اعتقاد والإكراه على القول دون الاعتقاد كالمكره[4].

---

(1) الآية: ١٤ من سورة العنكبوت.

(2) الآيات: ٥٨، ٥٩، ٦٠ من سورة الحجر.

(3) من الآية: ١٠٦ من سورة النحل.

(4) راجع: أبو حيان، البحر المحيط: ٦/ ٥٩٨، وكذلك: محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم: ٥/ ٣٦٨.